

المال

التجارة

AL MAL WALTEGARA

حجرة العمليات من أجل الأمن الغذائي

المواطنة الضريبية

اتفاقية بازل (٢) وانعكاسها

على تطوير البنوك المصرية

(الجزء الثاني) الجات كشفت المستور...

خفيا في ملف الجات تتكشف

شركة مصر / إيران للغزل والنسيج السويس - ملية القمح

إحدى ثمار سياسة الانفتاح الإنتاجي

«ميراتكس»، شركة مشتركة بين مصر وإيران تأهلت في ديسمبر ١٩٧٥

بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له

ويقدر إجمالي الاستثمار بحوالي (٢٥٠ مليون جنيه)،

يلغراس مال ميراتكس المدفوع (١٠٨.٥٠٠ مليون جنيه)، وتوزعه كالاتي:

٥١٪ للجانب المصري ويمثله :

١) الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس نسبة ٢٧,٥٪

٢) بنك الاستثمار العربي نسبة ٢٣,٥٪

٤٩٪ للجانب الإيراني ويمثلها الشركة الإيرانية للاستثمارات الأجنبية :

والأنشطة الرئيسية لميراتكس هي إنتاج وتسويق غزل القطن والمخلوط بالبوليستر من غرة ٤ إلى ١٦٠ انجليزي
مسرحة ومشط، مفرد ومزوي، برم نسيج وتريكو، خام ومحروق ومحرق على كون وشلل، وقد جهزت
ميراتكس بأحدث الماكينات من أوروبا الغربية واليابان، ويقدر الإنتاج السنوي بحوالي ١١١٥٠ طن بقيمة
٢٦٠ مليون جنيه.

مصنع الغزل الرفيع

السويس

الطاقة = ٧٦٦٨٨ مردن الإنتاج = ٢٧٥٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط غرة ٨٣,٦ انجليزي

مصنع الغزل المتوسط

السويس - ملية القمح

الطاقة = ١٣٧٦٤٨ مردن الإنتاج = ١١١٤٨ طن الخيوط المنتجة من متوسط غرة ٣٦,٦ انجليزي

مصنع الغزل السميك

السويس

الطاقة = ٣٢٠٠ روتر الإنتاج = ٢٥٠٠ طن الخيوط المنتجة من متوسط غرة ١٣,٧ انجليزي

تبلغ صادرات ميراتكس حوالي (٢٢٢٠ طن سنوياً) بقيمة (٢٠ مليون دولار) إلى أمريكا وأوروبا الغربية

(ألمانيا - الدانمارك - البرتغال - اليونان - تشيك - فرنسا - أسبانيا - إنجلترا - إيطاليا) ودول شرق

آسيا (اليابان - تايوان - كوريا - سنغافورة) ودول شمال أفريقيا (المغرب - تونس) وبلغ

عدد العاملين بميراتكس (٤٥٢٢ عامل) تبلغ أجورهم السنوية حوالي (٥٥ مليون جنيه)

وتتم حصول الشركة على شهادة EN ISO 9001 وشهادة الثقة

Deko - Tex Standard 100

هيئة المحكمين

المحاسبة والضرائب :

- أ. د عبد المنعم محمود
- أ. د منير محمود سالم
- أ. د شوقي خاطر
- أ. د عبد المنعم عوض الله
- أ. د محمود النافى
- أ. د أحمد حجاج
- أ. د أحمد الحابري
- أ. د منصور حامد

إدارة الأعمال :

- أ. د محمد سعيد عبدالفتاح
- أ. د حسن محمد الدين
- أ. د شوقي حسين عبدالله
- أ. د محمود صادق بازعه
- أ. د علي محمد عبدالوهاب
- أ. د عبد المنعم حياى جنيدي
- أ. د عبد الحميد بهجت
- أ. د محمد محمد ابراهيم
- أ. د فتحي على محرم
- أ. د السيد عبده ناجي
- أ. د محمد عثمان
- أ. د أحمد فهمي جلال
- أ. د فريد زين الدين
- أ. د شايست إدريس
- أ. د عبد العزيز مخيمر

الاقتصاد والإحصاء والتأمين :

- أ. د أحمد الخشنور
- أ. د عبد اللطيف أبو العلا
- أ. د سميرة زهران
- أ. د سمير طويار
- أ. د ابراهيم مهندي
- أ. د صقر أحمد صقر
- أ. د نشات فهمي
- أ. د عادل عبد الحميد عز
- أ. د العشري حسين درويش
- أ. د رضا المعدل
- أ. د نادية مكاوي
- أ. د المصطفى بالله جبر
- أ. د محمد الزاهر

في هذا العدد

م	الموضوع	صفحة
(١)	■ كلمة التحرير... حجرة عمليات من أجل الأمن الغذائي	٢
(٢)	■ المواطنة الضريبية بقلم / شرين محمد حتاتة	٤
(٣)	■ اتفاقية بازل (٢) وانعكاسها على تطوير البنوك المصرية	١٤
(٤)	■ قراءات (عن المال والإنتاجية وموضوعات أخرى)	٢٩
(٥)	■ الجات كشفت المستور... خفايا في ملف الجات تتكشف جزء (٢)	٢٧
(٦)	■ أهم المصطلحات المستخدمة في التجارة الدولية	٤٧

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأستاذة كل في تخصصه

تعن النسخة

جمهورية مصر العربية جنيهاً

ليبيا ٥٠٠ درهم	سوريا ٥٠ ل.س
السودان ٤٠ جنيهاً	لبنان ٢٥٠٠ ليرة
الجزائر ٥ دينار	العراق ١٠٠٠ فلس
الكويت ٨٠٠ فلس	الأردن ١ دينار
دول الخليج ١٠ دراهم	السعودية ١٠ ريال

الاشتراكات

- الاشتراكات السنوية ٢٤ جنيهاً مصرياً داخل جمهورية مصر العربية .
- الاشتراكات السنوية خارج جمهورية مصر العربية سعر النسخة + مصاريف البريد .
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريديّة باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه .
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة .



حجرة عمليات ... من أجل الأمن الغذائي

بقلم محاسب / أحمد عاطف عبد الرحمن

رئيس مجلس الإدارة

والتأمين والمجمعات الاستهلاكية لتوزيع السلع الضرورية وسط التجمعات الشعبية وتحت رقابة شعبية لضمان وصول السلع المدعومة لأصحابها .

رابعاً :

التشجيع على إقامة جمعيات استهلاكية داخل التجمعات العمالية في المصانع الكبرى للحصول على السلع الضرورية بأسعار الجملة ضماناً لعدم التلاعب بالأسعار نتيجة للتخزين والتلاعب في العرض أمام الطلب الذي يتفنف فيه تجار الجملة والتجزئة .

خامساً :

على الحكومة أن تسارع بالآتي :
١ - ترشيد الاستيراد وإعطاء الأولوية للأمن الغذائي ومستلزمات الإنتاج للمصانع ووقف مؤقتاً استيراد سلع الرفاهية والسلع الرأسمالية والكمالية والتي لها مثل من الإنتاج المحلي .

٢ - تشجيع التصدير للمنتج من الخامات المحلية لإخلق التوازن في ميزان المدفوعات والميزان التجاري .

٣ - حظر تصدير كافة المواد

الاقتصادية الشاملة لمستقبل هذا البلد حيث إنها حققت دخلاً وأرباحاً غير عادية حتى أصبح لدينا عائد لا بأس به من الملياردرات بعد أن كنا نعد على أصابع اليد المليونيترات الذين يسيطرون على مقدرات البلد... والغالبية العظمى من الشعب دون حد الفقر بل هناك من يبحث عن لقمة العيش وسط القمامة هذا ما نراه بين سكان العشوائيات إنه صراع من أجل الحياة هذه الصورة الكئيبة القائمة وما ينتظرها من مزيد من الكآبة في المستقبل إذا لم نكن نسارع بالحلول لمشكلة الأمن الغذائي وفي تصورنا الآتي :

أولاً :

إعلان حالة الطوارئ للأمن الغذائي وإنشاء حجرة عمليات لا هم لها إلا وضع استراتيجيات قصيرة وطويلة الأجل لتدبير الغذاء للشعب .

ثانياً :

الحد من تركيز الكليات المسوق للتحكم في الأسعار أمام جشع الكثير من التجار والمستوردين .

ثالثاً :

اللجوء للتصنيع الجبرية للبحال

■ إن ما يحدث اليوم في العالم وانعكاسه على كل دولة من دول العالم تجعلنا أن نسارع باتخاذ خطوات جادة من أجل الحيطة والحذر قبل أن يجرفتنا تيار الجوع إلى حالة من الفوضى التي تجرف أمامها كل شيء وهذا يستدعي من حكومتنا أن تسارع باتخاذ الخطوات الإيجابية نحو تلافي آثار هذه الكارثة العالمية والمحلية من خلال قرارات جريئة وشجاعة وتضحية وهذا يستدعي إقامة حجرة عمليات وإعلان الحرب على الجوع وإعادة النظر في كل سياسات الاقتصاد الداخلية وعلاقتنا الخارجية بحيث يتوقف كل منها على توفير أساسيات المعيشة لأفراد الشعب الذي يعاني منذ سنوات من شظف العيش دون حد الكفاف ولا نريد أن نصل إلى مرحلة العدم ... أو فقدان الحياة ... وهذا أمر خطير أمام الحكومة خارج عن السيطرة عندما نصل إلى حد أن يأكل بعضنا البعض في ظل الفارق الشاسع بين طبقة أثرياء ... البعض جاء عبر قرارات إقتصادية كان معظمها خاطئة لأنها جاءت وليدة الارتجال السياسي وانعدام الرؤيا

الغذائية إلا في حالة وجود فائض
تخزنه لجنة حكومية عليا وعلى
صنوء ظروف السوق واحتياجاته
والذولة الصادر لها .

٤ - عودة إلى نظام التخطيط
الشامل يضم جميع الوزارات
بتكامل في الأداء بدلاً من البعثرة
وعدم الانسجام بين أجهزة الدولة
وخاصة وزارة الزراعة التي تحتاج
لبرنامج طويل الأجل لتوفير
الحبوب للشعب سواء بتكثيف
الزراعة بالداخل وفي نفس الوقت
أن تسارع بالتكامل الاقتصادي مع
السودان والتي تملك ٢٦٠ مليون
فدان لا تجد من يزرعها ولديها
١٧٠ مليون رأس ماشية لا تجد من
يأكلها ولقد سبقتنا اليمن وأرسلت
بعثة للزراعة ونحن نعاني من نقص
حاد في هذا وذاك لا بد من
الإسراع بإرسال من يزرع ولدينا
الكثير في صعيد مصر بلا عمل
واستيراد اللحوم سهل وميسر من
السودان فهي تمتاز بالجودة
والسعر المناسب .

٥ - العالم في صراع في ظل
أزمة الغذاء والنقص الحاد في
إنتاج الأرض من الحبوب وارتفاع
الأسعار المستمر مما يدفع كل دولة
أن تعيد حساباتها في التصدير
والاستيراد وإعطاء الأولوية في
سياستها لما يضمن الأمن الغذائي
لشعبها .

٦ - على أغنياء مصر أن
يقدموا للشعب قدراً مما أعطاهم
الله في شكل تكافل أو تضامن
اجتماعي أو زكاة مال حسب شرع
الله في المساهمة مع الحكومة ...
مع ترك الحرية لهم في اختيار

نوعية ومكان النشاط الاجتماعي
... بناء مدارس أو مستشفيات أو
مقابر لتوفير الميث في وسط
التجمعات الفقيرة - عليهم أن
يسارعوا لينزعوا جذور الحقد التي
زرعوها منذ سنوات في نفوس
فقراء الشعب بدلاً من الجلوس في
مقاعد المتفرجين وكان الأمر لا
يعنيهم والحقد يتزايد مما يزيد
النار اشتعالاً .

٧ - أن نحافظ على الثروة
الزراعية القائمة ونعمل على
زيادتها رأسياً وأفقياً ولا نتركها
للأهواء لدى البعض من ذوي
الرغبات في الإثراء السريع
واستغلال الأزمات وأن نستكمل
المشروعات التي بدأناها ولم
تستكمل مثل توشكى وغيرها .

٨ - ألا نلجأ لاستيراد اللحوم
من أمريكا الجنوبية ومن الهند
وغيرها وعلى بعد أمتار منا في
السودان ملايين من الماشية في
حاجة إلى استثمار واستغلال
فيكفي إقامة منطقة بيطرية ومكان
للذبح على حدود حللايب تدخل
منها مئات الأطنان طازجة ولا شك
ستؤثر على أسعار اللحوم والتي
فاقت كل إمكانيات المواطن العادي
والذي أصبح لا يراها إلا في
المناسبات .

٩ - لا بد من وضع خطة
إنتاجية في منطقة توشكى وترعة
السلام في سيناء ومنطقة الأنعام
في الساحل الشمالي وغيرها
الكثير على أرض الوطن تحتاج
لإعادة دراسة .

■ قرأنا وسمعنا عن الصين ذات
المليار ونصف من البشر أصبحت

تتمتع ذاتياً على إنتاج القمح بعد
أن كسانت تنتج ٩٥ ٪ من
احتياجاتها .

■ والأرجنتين قررت حظر تصدير
القمح حماية للمستهلك المحلي .
■ ٥٨ دولة في العالم تأثرت
بارتفاع سعر القمح والأرز
وانخفاض المروض .

■ ٢٨ دولة حدث فيها اضطرابات
ومظاهرات من أجل الخبز والأرز .

■ لا بد من العودة للاهتمام
بالزراعة كما كان قبل الثورة ونبعد
عن الكلام ونبدأ بخطة عاجلة
تشارك فيها كل الوزارات فالأمر
جد خطير وسيكون له تأثير مدمر
إذا لم تُسرع بعمل خطة عاجلة
وخطة مستقبلية حتى لا نفاجاً بما
لا يحمد عقباه عندما تمتع الدول
عن مساعدة بعضها والكل يقول
حينئذ (ياروح ما بعدك روح) .

■ المتابع لأحداث العالم نجد أن
جميع الدول بدأت تعيد حساباتها
في الزراعة والتصدير منعاً لحدوث
مجاعة في بلادها - إننا في حاجة
إلى حجرة عمليات وكأننا في حالة
حرب ضد الجوع يشترك فيها
الوزراء المعنيين بالزراعة
والاستثمار والصناعة والمالية
والتضامن الاجتماعي لوضع خطة
سريعة لإعادة توجيه سياسة
الحكومة نحو توفير الغذاء من أجل
المستقبل وأن نضع في حساباتها
أنه لن يساعداً أحد لأتينا لا بد أن
نتمتع على أنفسنا وأن تحاط
الجماهير علماً بنوايا الحكومة
حتى لا تتاجاً بالصراخ والعويل عن
بطون فارغة وعقول ضائعة .



المواطنة الضريبية

بقلم الأستاذة / شرين محمد حاتاة

محاسب قانوني - استشاري مالي واقتصادي

بالفعل قيادة قادرة على قيادة توجهات المرحلة القادمة الماضية والمستمرة في الإصلاح وفي ذات الوقت هي قادرة على ترجمة الأحلام إلى واقع حي ملموس .

فقدت بطرح أفكارى فى مجال الإصلاح الاقتصادى وخاصة فى مجال عملى وهو المجال الضريبى ، وفكرتى هى ببساطة أن يكون الشخص متمتعاً بحق المواطنة فى حياته العامة على الإطلاق ، وخاصة أن يتمتع المواطن بحقه فى المواطنة الاقتصادية وأنا أعنى هنا حق المواطنة فى ممارسته لفكرة المواطنة الضريبية وتفاعله معها وكيفية تفعيله لممارستها فى هذه المرحلة الحساسة من

ولما كانت فكرة الإصلاح هذه تسيطر على تفكيرى وخاطرى وتحث أولى اهتماماتى ، ولقد وجدنا فى الحقبة الماضية بالتجربة الفعلية أن كل محاولات الإصلاح السابقة قد خابت وفشلت لأنها كانت إما لا تتسم بالجدية أو تتسم بالسطحية أو أنه لا توجد قيادة قادرة على تفعيل الإصلاح وتبعاته وخروجه إلى النور .

فتريصت حتى ظهر إلى السطح قيادة قادرة على الإصلاح وتحمل فكراً جديداً وهو د/يوسف بطرس غالى وفى عهده وجدنا القيادة الحكيمة سواء كانت فى الوزارة أو المصلحة وهى

مما لا شك فيه أن الشارع المصرى اليوم تتجاوزه العديد من الاتجاهات ولا يشغل تفكيره سوى فكرة الإصلاح وخاصة فى الشأن الضريبى الذى بات من أهم اهتمامات المواطن البسيط كما يشغلنى هذا الأمر ويحتل فكرى بصفة خاصة ، ولما كان هذا الموضوع وهو موضوع الساعة وحساس ودقيق جداً لأنه يختص ويعنى بالانتماء لهذا الوطن والولاء له أى بالمواطنة عامة ، ولأنه موضوع متعدد الجنبات مترامى الأبعاد فسوف نتناول فى هذا البحث الشق الأول من المواطنة وهو يتعلق بتعريف المواطنة عامة والمواطنة الاقتصادية وتتضمنها المواطنة الضريبية خاصة .

حياتنا وحياة وطننا الذى
تدين له بالولاء جميعاً .

أولاً : ما هو المقصود بالوطن ؟

إن الوطن هو ذلك المكان
الذى يشعر الإنسان بالانتماء
والولاء إليه وذلك لأسباب
عديدة لعل من أهمها :

(١) الارتباط بالمكان الذى ولد
به الإنسان أو كما يقال
«الارتباط بمسقط
الرأس» .

(٢) حب الإنسان للمكان الذى
ترعرع فيه أو للناس
الذين عاش معهم وقضى
بينهم وقتاً طويلاً وممتعاً ،
مما جعله يشعر بالانتماء
لهم .

(٣) الارتباط بأرض الأباء
والأجداد ، وهذا فى
العادة يحدث مع الذين
ولدوا خارج المكان الذى
ينتمون إليه ويعتبرونه
وطناً لهم .

إذاً فالوطن عند الإنسان أو
المواطن ليس مجرد مكان

وإنما هو جزء لا يتجزأ من
وجدان الإنسان المواطن الذى
لديه انتماء إلى جذوره .

والحقيقة أن للوطن
وظائف عديدة فى حياة
الإنسان لعل من أهمها شعور
الإنسان بأنه جزء لا يتجزأ
من تاريخ وثقافة ومعتقدات
جماعة معينة ، وهذا الشعور
هو غريزة وضعها الله عز
وجل فى كل إنسان ، بمعنى
أن الإنسان مخلوق اجتماعى
بالفطرة أى لابد أن يعيش
وينتمى لجماعة ويزتبط بها
ارتباطاً وجدانياً وعضوياً .

ويحضرنى هنا قول أمير
الشعراء أحمد بك شوقى ،
وطنى لو شغلت بالخلد عنه

نازعتنى إليه بالخلد نفسى
كما أن تعريف المواطنة فى كل
الميادين ، هو الانتساب
والعضوية الرسمية لنظام
سياسى معين ، وهو يعنى
الملاقة القانونية بين المواطن
والدولة ، وهذا المفهوم
للمواطنة هو فى الحقيقة

مفهوم ديناميكى يتغير بتغير
الأزمان وطبيعة المجتمعات ،
وأغلب الدول تقوم بتصنيف
الناس إلى ثلاث مجموعات :
المواطن ، والمقيم ، والغير
قانونى (أى الإنسان المقيم
فى البلد إقامة غير شرعية) .

كما أنها تعبير عن حركة
الإنسان اليومية وممارسته
لحقوقه المدنية والاجتماعية
والثقافية والاقتصادية على
قاعدة المساواة مع الآخرين
من دون تمييز بين مواطن
 وآخر لأى سبب ، وهى بالفعل
تعبّر عن اندماج هذا المواطن
مع الآخرين وتفاعله معهم
بفض النظر عن الأسس التى
تحكم العنصر النوعى أو
العرقى أو الدينى انتهاءً
بانتماء الكل لهذا الوطن
للمعمل على رفع شأنه وإصلاح
أموره فى العملية الإنتاجية
مما يتيح له اقتسام الموارد ،
مع الآخرين فى إطار الوطن
الواحد الذى يعيش فيه مع
الآخرين .

وإذا لم تمارس المواطنة

بفهم ووعى من المواطنين
يترتب على ذلك ضعف الولاء
للوطن أو للدولة ويحدث
اختلال فى العلاقة بين الدولة
والمواطن والذي قد يعتبر
حقوقه على الدولة غنيمة
وواجباته أزاءها اعتداءً
وسلباً لحقوقه ، ولعل أبرز
نموذج لذلك يتجلى فى
طريقة تعاطى دافع الضريبة
مع الضريبة والتي لا يعتبرها
مسألة أداء واجب وطنى
مقابل خدمات عمومية له
ولغيره من المواطنين ، مما
يفتح الباب أمام شرعية كل
وسائل الغش والتحايل
والتهرب الضريبى من جهة
نظر دافعى الضرائب .

**وتعريف المواطن عبير
التاريخ هو :** تشير كلمة
مواطن تاريخياً إلى كل عضو
داخل مجتمع أو دولة وبصفة
أعم إلى كل شخص يعترف
بسيادة هذه الدولة التى يمكنه
أن يطلبها بحمايته ولم يكن
مصطلح "مواطن" يدل فى
الجمهوريات القديمة على كل

ساكن بالمدينة بل بالأحرى
على كل عضو حر فى الدولة
يساهم فى تسييرها ، ذلك أن
مصطلح "civitas" الذى
يشق منه المصطلح الفرنسى
"cite" أى المدينة لا يغطى
فقط مفهوم الجماعة المحلية
بل الدولة بصفة عامة .

**أما فكرة المواطن المعبر
عنها من قبل الفيلسوف :**
"أرسطو" فتعنى أن للمواطنين
الحق فى المشاركة فى
الوظائف التشريعية والقانونية
ضمن جماعتهم السياسية ،
ومثل هذا الحق لا يمنح إلا
نادراً للأشخاص الذين ولدوا
خارج الوطن .

**ولتسأل أنفسنا السؤال
الذى يطرح نفسه بشدة
هل هناك نشيطين لفكرة
المواطن الضريبية ؟**

سنجد أن الإجابة هى نعم
طبعاً إنه يوجد حوالى ٤٠
مليون مواطن تقريباً يمثلون
فئة المواطنين دافعى الضرائب
، وهم من يجب عليهم أن
يكونوا ناشطين فى مجال

المواطنة الضريبية ، هؤلاء
يمثلون «الأرض الشراقي»
للمواطنة الضريبية أى المياه
لهم تعنى المواطنة الضريبية .

ومحور حديثى هو أن يكون
الممول أو دافعو الضريبة
طرفاً فى المعادلة وقاعلاً فيها
حتى تستقيم العدالة وتكون
هناك مشاركة حقيقية تقود
إلى زيادة التفاعل بين فئات
الوطن المختلفة ، وأن يكون
الممول عنصراً فى نجاح
الضريبة وترجمتها أيضاً
بالمشاركة الضريبية أو
الضريبة بالمشاركة حسب
اختياره .

وعند قراءتى لمواد الدستور
المصرى وجدت ضالتي فى
صدور الدستور فى المادة (١)
والتي تنص على : "جمهورية
مصر العربية دولة نظامها
ديمقراطى يقوم على أساس
المواطنة " .

والمواطنة هنا تعنى : أن
الإنسان المواطن هو من ينتمى
إلى وطن وإلى جنسية وطنه
سواء بالمولد أو بالإقامة فى

الوطن بصصرف النظر عن الجنسية .

وتساءلت : لماذا نظرية المواطنة هذه لا تعمم على كل شئ في حياتنا ؟ وبما أن الحقوق و الحريات في الدستور جاءت مطلقة وأى شئ مطلق يؤخذ على إطلاقه بمعنى أنه لا يجب وضع قيود له ولا يجب تجديده في ظل إطلاقه .

وهذا الأمر يلقي على المواطن قدر من الالتزامات والتكاليفات ولا خلاف على ذلك من الناحية الدستورية خاصة أن الضمانات الدستورية الحالية للمواطنين في نطاق الحريات جاءت كافية .

ولكن المشكلة أننا تجاهلنا بالكامل حقوق المواطن في نطاق المواطنة الضريبية مما أخل ذلك باتجاهات الدستور والتي أفردت مواداً عديدة للحقوق والحريات وتجاهلت أو أغفلت حقوق المواطنين في مواجهة السلطة الضريبية .

بالإضافة إلى أن الدول المتقدمة قاطبة قد أفرزت قسماً خاصاً في دستورها عن حقوق دافعي الضرائب باعتبار أن الممول هو الطرف الضعيف في العلاقة ومن ثم يجب إضفاء حماية خاصة عليه ، ومن الطبيعي لهذه الحماية أن تجد لها مصدراً أقوى من رغبة الأفراد ونصوص القوانين ويكون مصدر هذه الحقوق دستورية لأن نصوص الدستور لا تتغير بتغير الزمان والمكان .

والآن نصل إلى أنه إذا كانت المواطنة واجبة التطبيق فإن أحد مجالات تطبيقها الذي هو يطرح نفسه بشدة الآن هو المواطنة الاقتصادية وأحد أهم مجالات المواطنة الاقتصادية في مفهومى هو المواطنة الضريبية ومن ثم فإن هذه الفكرة تطرح نفسها بشدة في مجتمعنا المعاصر حتى نتدارك مئات السنين من التخلف ولكي نتقل من نظام الالتزام أو الملتهزم إلى نظام

المشاركة الضريبية أو الشراكة الضريبية ، أى أنه يجب على الممول أن يصبح شريكاً في صنع القرار الضريبي وفي تنفيذه وفي المساهمة في إنجاحه ، لا يكون طرفاً متلقياً للضريبة المفروضة عليه فقط ، متجاوزين في ذلك عشرات العقود من التجربة والخطأ دون الوصول للعنصر الفاعل في أيولوجية الضريبة ودورها في حياة أى مواطن .

كما أن أحد أبعاد المواطنة الضريبية هي الأمن الضريبي فعلى كل مواطن أن يشعر بالأمن والأمان والتأكد ناحية تحديد الضريبة والتأكد والأمان كذلك نحو حقوقه الضريبية ، والتأكد والأمان تجاه حقه في مناقشة الالتزامات الضريبية المفروضة عليه وحقه في إشباع العدالة وكل تلك الاتجاهات تجتمع كلها في منظومة واحدة ألا وهي منظومة "المواطنة الضريبية"

ومن الملاحظ أن معظم

الدول النامية قد عالجت حقوق الممول من خلال التشريع الضريبي والتشريع الضريبي كما نعلم كلنا جيداً أنه عرضة للاجتهادات والتفسيرات معاً مما أدى في النهاية إلى ما يسمى "تقوّل الإدارة الضريبية" ويثور السؤال التالي : من يراقب السلطة الضريبية التنفيذية التي تتمتع بكل الصلاحيات وكل الحقوق وليس عليها واجبات ، بينما الطرف الآخر وهو الممول ودافع الضريبة الذي عليه كل الواجبات وليس له أى حقوق في مواجهة السلطة الضريبية ، فمن يعيد حق الممول المهدور ومن يعيد التوازن للعلاقة بين السلطة الضريبية ودافعي الضرائب ؟

ويثور التساؤل عن كيفية إعادة التوازن لهذه العلاقة ، فتحن بالفعل لا نستطيع أن نطالب بإضعاف سلطة مصلحة الضرائب ولكننا نستطيع أن نطالب بتدعيم موقف الطرف الأضعف في

هذه العلاقة وهو الممول دافع الضريبة الذي إذا تعرض لا قدر الله لمشكلة أدت إلى توجيه تهمة التهرب الضريبي له والتي قد لا يعيها وذلك لعدم وجود وعى وثقافة ضريبية لدى الأغلبية العظمى من المواطنين ، وبما أن تهمة التهرب الضريبي هذه تعد جريمة مخلة بالشرف وتسيء لسمعته وسمعة من حوله وتطيل أمواله كما وأنها قد تودي بحياة البعض ممن لا يتحمل الصدمة ومواجهة التهمة بالتهرب الضريبي .

فتجد أن المحصلة الحالية أصبحت كالتالي :

١ - مواطن له بعض الحقوق يحميها التشريع وليس الدستور .

٢ - إنه هناك موقف غير متكافئ بين طرفي العلاقة الضريبية حيث نجد الإدارة الضريبية لها كل الصلاحيات والمكثبات في مقابل ممول أعزل لا يملك سوى الشكوى

وبعض الإجراءات الروتينية التي تخلو من الشكل والمضمون .

٣ - ومن ثم كان يجب إعادة التوازن في هذه العلاقة بحيث يكون الممول قادراً على مواجهة السلطة الضريبية ومسلحاً بأدوات فعالة لا تملك السلطة التنفيذية حججها أو منعها ويجب أن ينص عليها في الدستور .

٤ - إن عدم تدرج العقوبات وتركيزها على الركن المادي والحبس في تجريم المخطئين يؤدي إلى ظلم البعض من المواطنين ويجعل نظرتهم للقانون والسلطة الضريبية نظرة سلبية .

والقاعدة العامة هي :

أن يحاسب كل من يخطئ وأنه ليس هناك سلطة أعلى وسلطة أدنى ، كما يجب إذابة جميع الفروق بين الحقوق المخولة للسلطة الضريبية وكذلك للممول دافع الضريبة

ومع وضع ضوابط لضمان حماية الممول في مواجهة السلطة الضريبية . ويجب أن تضع في اعتبارنا العامة أن المجتمع القادر على التصدي للتحديات هو المجتمع المتناسك الذي يعتز المواطن بالانتماء والولاء والانتماء إليه ، أى المجتمع الذى تتوحد فيه كل التوجهات للمصلحة الوطنية فلا يوجد مجال للاستثناء ولا لفرض سلطة مخول لها قوة على مواطنين ضعفاء لا يملكون فى مواجهتها أى سلاح يحتمون به سوى الشكوى لله .

إذاً يجب أن يكون هناك عدالة تكفل للممول دافع الضريبة الدفاع عن نفسه وتعطيه هذا الحق باعتباره مواطناً فى هذا الوطن أمام السلطة الضريبية وتحميه من تفوق السلطة الضريبية فى بعض الأحيان ، لذلك نحن نريد ضماناً دستورياً للتكافؤ بين جميع الأطراف فى هذه

العلاقة الحساسة ، وهذا الضمان الدستورى يجعل المواطن دافع الضريبة يشعر بالأمن على نفسه وممتلكاته كما أنه يخلق الشفافية والوضوح والصراحة المتناهية إذا شعر أنه سيأخذ حقه ويعطى للوطن الذى ينتمى إليه حقه فى الضريبة على أرياحه .

وما أقصده هو لماذا نظرية المواطنة لا يكون لها انعكاسات ضريبية أى تساهم فى خلق للمواطنة الضريبية ، وكيف تترجم مواطنة المواطنين ودافعى الضرائب إلى الولاء والانتماء للضريبة ذاتها وهذا لن يتأتى إلا بمنح المواطن دافع الضريبة حقوق وحريات ضريبية وتطبيق مبدأ المساءلة - Account- ability والمساءلة لا تتوقف

عند طرف دون الآخر بل إن جميع المواطنين هم سواء أمام الدستور ويجب أن يخضع من يخطئ من كلا الطرفين للمساءلة ، ويتطابق هذا

المبادئ وإقرارها فى الدستور سيحقق الأمن والأمان لدافعى الضرائب ويمنحهم مسئولية لديهم الانتماء للضريبة ولن نجد من يفكر فى كيفية التهرب الضريبى أبداً وسيمتيزها الجميع جريمة مخلة بالشرف .

إن الممول باعتباره الطرف الضعيف فى العلاقة والذي يجب بسط الحماية عليه نهجه مجرداً من كل الصلاحيات والسلطات ويحتاج للحماية فكيف يتم حمايته ؟ إن الحماية كما قلنا يجب أن تكون حماية دستورية ولكنها يجب أن تقتصر بالحماية الإجرائية أيضاً ، فالحق الدستورى إن لم يجد من يحميه تم خرقه وتجاوزه ، والتجاوز معناه الإطاحة بحقوق الممول فالسلطة الضريبية تملك توقيع العقاب فى شكل ضريبة مغلظة وفوائد تأخير وغرامات ويصل الأمر ليس إلى أموال الممول ولكن يتجاوز ذلك إلى

حرية ، فمن يحمى المول في الفترة الحالية ؟ إن أبسط مبادئ الحماية تقتضى تكافؤ الفرص وتكافؤ المعاملة ، طبقاً للمادة (٤٠) من الدستور المصرى ، والتي تنص على تكافؤ الفرص والمعاملة المتساوية وأن كل الأطراف يجب أن يكون موقفها واحداً أمام القانون .

وبناءً عليه نحن فى أمس الاحتياج لإدراج باب مستقل عن حقوق دافعى الضرائب فى الدستور .

حيث إنى وجدت أنه يوجد حوالى ٦٧ دولة فى العالم يتضمن دستورها باباً عن حقوق دافعى الضرائب ، ومن أمثلتهم دول نامية مثل : كينيا وزامبيا وأوغندا وجنوب أفريقيا ، ودول متقدمة وعلى رأسهم الدستور الأمريكى الذى اقتضت به هذه الدول .

ولكى نعطى كل ذى حق حقه فيجب علينا أيضاً الاعتراف بأن الضرائب هى التزام مالى تتقاضاه الدولة

من الأشخاص والمؤسسات تبعاً لما يتحقق لهم من دخل أو أرباح بهدف توظيفه للصالح العام ، وهناك عدة أنواع من الضرائب تختلف من دولة لأخرى وقد يختلف المسمى والقيمة والنسب لنفص الضريبة أيضاً بين بلد وآخر .

ولقد ارتبط مفهوم الضريبة بحقوق المواطنة والمصلحة العامة فى التاريخ السياسى الحديث ، فحيثما وجدت أنظمة ديمقراطية تحترم الإنسان والقانون وجدت الضريبة لخدمة الحقوق والواجبات للفرد والمجتمع ، وقد تطور مفهوم الضريبة بتطور المجتمعات وتمعد بنائها الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لتصبح الضريبة أحد أهم أدوات السياسة المالية المعتمدة من قبل الدولة لسد فجوة الموارد المحلية واحتياجات المواطنين ومؤشراً مهماً لتمييز السياسة الاقتصادية ، وذلك

للارتباطات المعقدة بين الضريبة والتحويلات الاقتصادية وآثارها السياسية والاجتماعية على الدولة والمجتمع ، لذا نجد أن الضرائب احتلت مركزاً متميزاً ولا زالت الوسيلة الرئيسية والمهمة فى تحقيق أهداف الدولة لخدمة مواطنيها فى كافة القطاعات كالصحة والتعليم والخدمات الأخرى ورفع مستوى البنية التحتية وتدعيمها وذلك نجده فى العديد من دول العالم وخاصة الدول ذات الموارد والثروات الطبيعية والصناعية المحدودة حيث تسهم الأموال المحصلة من الضرائب فى تمويل نفقات الدولة لكافة القطاعات كدعم سلع أو قطاعات أو أنشطة اقتصادية معينة أو تحسين الدخل الفردى وبرامج الرعاية الاجتماعية والتأمين وتوفير فرص العمل ومعالجة أزمة البطالة .

ولتحقيق هذه المعطيات والوصول إلى الأهداف الاستراتيجية المرجوة تحتاج الدولة إلى جهاز ضريبي كفاء ومحترف ذا أنظمة وإجراءات سليمة وشفافة ودقة في المعطيات المستمدة أثناء تحصيل الضرائب للاطلاع على النتائج وتقييم مدى نجاح السياسة الضريبية أو إخفاؤها أو انسجامها مع احتياجات الخطط التنموية وقدرة المكلفين بالضريبة من المواطنين على التعامل مع مفردات قوانين الضرائب وتكيف مؤسساتهم ومشاريعهم مع ذلك .

كما أن المراجعات المستمرة للقوانين الضريبية وتحديثها للأفضل يحفز النمو الاقتصادي ويطور قطاعات الدولة بما يتلاءم مع الظروف الحالية للبلد والاحتياجات المستقبلية بما يخدم العملية التنموية .

ولتحقيق الالتزام الطوعي من جانب المواطنين دافعي

الضرائب لا يكفي أن تقوم مصلحة الضرائب بتيسير إجراءات تقديم الإقرارات أو بافتتاح نقاط الإرشاد الضريبي في منظمات الأعمال المختلفة وعلى رأسها الغرف التجارية والصناعية ، ولا أن تعلن مصلحة الضرائب بأنه يجب أن تتوفر الموارد أولاً لكي نحسن الخدمات ولا تلجأ للتهديد بأنه لن يهنا أي مواطن يسمى للتهرب من الضرائب بتهريه ، كما لا يمكن أن تستمر جريمة التهرب مستمرة إلى الأبد وأن المصلحة لن تسمح بذلك وأنها ستطبق القانون ضد من تسول له نفسه بالتهرب الضريبي .

بل يجب عليها بالفعل أن تقوم بنشر ثقافة الالتزام الضريبي داخل المجتمع الضريبي والمواطنين دافعي الضرائب ، وأن تكون قياداتها على يقين من أن المواطنة حق لكل إنسان يعيش في هذا الوطن وتمنحه الدولة حق

المواطنة ، لأن التفاعل بين السلطة الضريبية ودافعي الضرائب ومنح كل منهم حقوقه وسلطاته وإلزامه في ذات الوقت بما عليه من واجبات هي الركيزة الأولى من ركائز البناء الحضاري للمجتمع .

ولنتساءل الآن عن كيفية تطبيق هذا الفكر في مصرنا الحبيبة : من وجهة نظري البسيطة أنه يمكن اتخاذ الخطوات التالية :

١ - أن كافة الحقوق والالتزامات الواردة في قانون الضرائب الجديد يتم إثباتها في الدستور ويتم إضافة حقوق للمواطنين دافعي الضرائب تخول لهم سلطة الدفاع عن أنفسهم وإثبات حقوقهم في حالة مواجهتهم بتهمة التهرب الضريبي .

٢ - وضع أسس لضمان التكافؤ بين الممول دافع الضريبة وحقوق سلطة مصلحة الضرائب .

٣ - تحقيق المواطنة

الاقتصادية والضريبية وتعملها كهدف من أهداف المواطنين كافة سواء كانوا يشغلون مناصب قيادية في مصلحة الضرائب أو من دافعي الضرائب .

٤ - ولقد بات من الأمور الضرورية والملحة نشر كل ما يتفق بالوعى الضريبي والثقافة الضريبية وتيسير وسائلها لأن الكثيرين من المواطنين دافعي الضريبة مازالوا يجهلون كل ما يتعلق بالوعى الضريبي وحقوقهم وواجباتهم والتزاماتهم .

أما فيما يتعلق بالجهاز الضريبي بصورة عامة فإنه يجب عليه أن ينطلق من ضرورة العمل على إزالة أسباب التوتر بين الممولين دافعي الضريبة ومصلحة الضرائب نفسها بما يؤدي إلى خلق الثقة المتبادلة وتحقيق التعاون بينهما من جهة ، ولكن تغيير عقلية الرأي العام الضريبية بحيث لا ترى في الجهاز خصماً وإنما إدارة

ضرورية لكل مجتمع متحضر من جهة أخرى .

فالعلاقة بين الممولين ومصلحة الضرائب يجب أن لا تكون علاقة "عداء" بل على العكس من ذلك إنها يجب أن تركز على دعائم الثقة والتعاون والمسؤولية المشتركة في سبيل النفع العام .

ومن الطبيعي أن تتعالى الأصوات لتقول أن المجلس الأعلى للضرائب هو العين الحارسة والحماية الكافية لحقوق دافعي الضرائب ، وكنت أظن ذلك أيضاً إلى أن جاءت الصدمة وهي أن الجهة القائمة على تشكيل هذه اللجنة غير قادرة على استيفاء شروط العضوية وظلت الدولة لمدة قرابة ثلاث سنوات غير قادرة على تشكيل المجلس الأعلى للضرائب ، ولا نريد الاسترسال في الأسف ولكن كان هناك نص يحتم تمثيل ثلاث أعضاء مسلمين في المجلس ولكننا وجدنا بالهجرة الماضية أن أيأ منهم

لا يرقى في الوصول إلى مستوى المدافع عن حقوق الممولين ، إذا قيد وصلنا بالبرهان الواضح والدفع الأكيد والدليل الساطع أن محنة النظام الضريبي هو الإدارة الضريبية والقيادات الضريبية السابقة .

ومن وجهة نظري أن البداية لإعادة التوازن محاكمة من أفسدوا الحياة الضريبية في مصر منعاً لصعود قيادات غير قادرة على العطاء أو توفير الأمان للممولين ، وإذا كانت القيادات العليا يتم محاسبتها وكذلك القيادات التنفيذية نزولا إلى مأمور الضرائب الحديث التمييز ومن ثم تحقيق الردع المأم ، فإن التنفيذ للنظام في حد ذاتها غير مهمة ولكن الأهم من ذلك هو التغذية الراجعة ، فعندما أرادت الدولة إصلاح المنازعات قامت بتشكيل لجان الطعن بشكل متوازن يصون حقوق الممول مما أدى إلى حل

أقلب المشاكل المستعصية في
مراحلحة اللجان الداخلية
وتبرحلة ما قبل لجان الطعن
(لجنة فض المنازعات - لجنة
التصالحات) وأدى ذلك
بالتالى إلى اعتدال مأمور
الضرائب وإعادة التوازن
للعلاقة بينه وبين الممول .

كما وجدت فى بحثى
وتحصى للأمور أنه لا
توجد فى نصوص التشريع
الحالى أى مادة تغاطب
حقوق الممول ولكنها جميعها
تغاطب الالتزامات التى على
الممول دافع الضريبة وكيفية
عقابه فى حالة ارتكابه خطأ
يمد من وجهة نظر السلطة
الضريبية تهرياً من دفع
الضريبة ، ومن ثم فلا بد من
إنشاء نوع من التعادل
والتوازن بين حقوق دافعى
الضرائب والالتزامات التى
تقع على كاهلهم ولم أجد ما
نستمد إليه فى هذه المساواة
غير أن ألتفتها من مصادر
دستورية سليمة .

ومما لا ريب فيه أن بلوغ
هذا الهدف ليس بالأمر

المستعمل ، ذلك لأن عوامل
العدم الثقة ليست بسيطة أو
حديثة وإنما هى على العكس
من ذلك نتيجة تراكمها عبر
سنوات طويلة من الخلاف
وهذا ما سبب ضعف الوعى
الضريبى للمواطن المصرى .

وينبج إرشاد وتوجيه
الموظفين العاملين فى مصلحة
الضرائب أن لهم دوراً لا
يستهان به فى نيل ثقة الممول
، الأمر الذى يتطلب تمرينهم
بالدور المهم الذى يقومون به ،
ويعنى الارتقاء بهم إلى
مستوى المسئولية المنوطة بهم
وإشعارهم بالنتائج السلبية
الخطيرة التى تترتب على
انحرافهم فى أعمالهم ، كما
يجب إقناعهم بضرورة كسب
ثقة الممولين حتى يطمئن
المواطن دافع الضريبة بأن
مصلحة الضرائب لا تريد
الحصول على أقصى ما يمكن
الحصول عليه ، ولا يجب أن
يشعر المواطن دافع الضريبة
بأن هناك مجالاً للمساومة
وأن مصلحة الضرائب تطالبه
بدفع الضريبة أى كانت مقابل

اختياره غير متهرب ضريبياً .
وأخيراً إن موضوع الحفاظ
على حقوق المواطنين دافعى
الضرائب ومناقشة التزاماتهم
تجاه وطنهم الذى ننتمى إليه
جميعاً هو موضوع متشعب
وحىوى وهام جداً ويجب أن
يكون هو موضوع الساعة ،
ويحتاج لطرحة للمناقشة فى
ندوات متخصصة وندوات
عامة ، ويجب أن نتناقش فيه
جميعاً للوصول إلى منظومة
متكاملة لكيفية تفعيل المواطنة
الضريبية لكل مواطن يحيا
فى هذا الوطن وكذلك
الانتماء للضريبة التى هى
واجب على كل مواطن .

كما يجب أن نتعرف على
رؤية الإدارة الضريبية
وقياداتها التى نرى أنها قيادة
مستتيرة ولديها سعة صدر
للرأى الآخر ، وكذلك رأى
المواطن دافع الضريبة ذاته ،
ولذلك سنوالى استكمال هذا
الموضوع الحىوى فى مقالة
مقبلة إن شاء الله .

اتفاقية بازل (٢) وانعكاسها على تطوير البنوك المصرية

دكتور/ سمير سعد مرقس

• محاسب قانوني ومستشار مالي وضريبي

• أستاذ بالجامعة الأمريكية والأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

■ المقدمة :

لقد تأسس بنك التسويات الدولية (BIS) عام ١٩٣٠ في مدينة بازل السويسرية والذي هو بمثابة بنك البنوك المركزية في دول العالم ، فإذا كانت وظيفة البنك المركزي في كل دولة أن يقوم - ضمن أمور أخرى - بعمل التسويات بين البنوك والإشراف عليها ، فإن بنك التسويات الدولية يقوم بهذه المهمة بين البنوك المركزية في العالم، ويجتمع محافظو البنوك المركزية في مقر البنك في مدينة بازل سنوياً للتشاور والتنسيق ودراسة ما يستجد من تطورات تهم البنوك والمصرفيين .

ولقد أصدرت لجنة بازل العاملة في إطار بنك

التسويات الدولية الصيغة النهائية للاتفاقية الجديدة المتعلقة بكفاية رأس مال المصارف والتي أصبحت تعرف في العالم باتفاقية بازل (Basel 2) بالإشارة إلى بازل ١ (Basel 1) التي صدرت عام ١٩٨٨ ، وتم نقاش هذه الاتفاقية والتداول بها منذ العام ١٩٩٨ .

وقد دخلت بازل ٢ التنفيذ الفعلي في سنة ٢٠٠٣ مع فترة انتقالية تمتز على ثلاث سنوات أي حتى ٢٠٠٦ كأقصى حد .

وتتطلب معايير بازل الجديدة من المصارف العربية عموماً تغييراً أساسياً في استراتيجيتها خاصة في مجال ممارسات الإقراض وقد يبدو للوهلة الأولى أن

لدى القطاع المصرفي العربي متسعاً من الوقت للالتزام بها ، بيد أن متطلبات هذه الاتفاقية الجديدة من ناحية النظم والإجراءات والكوادر المؤهلة في المصارف والسلطات الرقابية تجعل كلها المرحلة الانتقالية قصيرة نسبياً خاصة وأنها تنتهي بعد شهور قليلة ، مما يستدعي إطلاق ورشة عمل جذرية ومكثفة في الوقت والإمكانات .

ومن هنا كان لابد من دراسة أهم التحديات التي تواجهها النظم المصرفية العربية لتنفيذ الاتفاقية الجديدة والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

١- التطور التاريخي للاتفاقية :

يعتقد البعض أن الاهتمام

بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي حيث يعتبر السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات لجنة بازل المعروفة باسم "بازل ١" والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك.

ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون للبنوك في الولايات المتحدة يحدد الحد الأدنى لرأس المال لكل بنك وفقاً لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها .

وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول ، لكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية واليابانية . وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي

نيويورك والينوى بمصفة خاصة سنة ١٩٥٢ إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة **risk assets** ونسبتها إلى رأس المال وتعتبر الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٠ فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال ، فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية **Settlement** ومخاطر الإحلال **Replacement** ، بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق وهو ما أثبت بأن البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار .

ففي يونيو ١٩٧٤ أعلنت السلطات الألمانية إغلاق "هيرستات بنك" والذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين البنوك مما تسبب في خسائر بالغه للبنوك

الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه وفي نفس السنة أفلس "فرانكيل ناشيونال بنك" وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات "فرست بنسلفانيا بنك" بأصوله التي بلغت حوالي ٨ بلايين دولار مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وخصومه وثبات سعر الفائدة على قروضه مداها خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام ١٩٨٠ والتي بلغت ٢٠ % .

وفي هذا المناخ تأسست لجنة بازل عام ١٩٧٤ من محافظي البنوك المركزية في الدول الصناعية الاثنتي عشرة تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية وأطلق عليها تسمية "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية" أو "لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية" ، بعد تفاقم المشكلة البنكية المشار إليها وسيطرة

البنوك اليابانية على أسواق التمويل الدولية وينسبة قاربت ٢٨٪ ، وهى الظاهرة التى استمرت لسنوات عديدة حتى إن سبعة من ضمن أكبر عشرة بنوك فى العالم عام ١٩٨٨ كانت من البنوك اليابانية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك .

■ وقبل التعرف على أهداف لجنة بازل فلا بد من التعرف على مفهوم رأس المال ورأس المال المصرفى مفهومان ، أحدهما محاسبى (ضيق) والثانى مصرفى (واسع) على النحو التالى :-

أولاً : المفهوم المحاسبى (الضيق) لرأس المال ، أو حق الملكية :-

يتحدد رأس المال طبقاً لهذا المفهوم فى إطار المعادلة المحاسبية المعروفة :-

- الموجودات = المطلوبات + حق الملكية .
- (أو الأصول = الخصوم + حقوق المساهمين)

ويتكون حق الملكية (حقوق المساهمين) من : رأس المال

المدفوع والزيادات اللاحقة فيه ، ثم الاحتياطيات المتنوعة ويمكن أن يتم ضم نوعين من الأسهم لرأس المال المدفوع وهما (أسهم عادية وأسهم ممتازة) .

ثانياً : المفهوم المصرفى (الواسع) لرأس المال إصدار أوراق وسندات رأس المال من الدرجة الثانية :-

يتحدد رأس المال طبقاً لهذا المفهوم على النحو التالى :-

لتعريفها :-

أوراق وسندات رأس المال هى التزامات تحمل الفائدة ، يتمد المصرف بموجبها بدفع مبالغ محددة من النقود فى موعد محدد بالمستقبل وهى لها أسبقية على إيرادات وموجودات المصرف قبل الأسهم الممتازة والعادية .

فئاتها :-

من حيث المبالغ أو الفئات ، هناك أوراق وسندات ذات مبالغ صغيرة نسبياً حتى إنها بيعت إلى عملاء المصرف نفسه ، هى حين أن الأوراق والسندات ذات المبالغ الكبيرة

بيعت إلى مرافق المصرف على أساس العلاقة المتبادلة معهم .

٢- أجالها :-

أحد شروط شمولها ضمن المفهوم الواسع لرأس المال المصرفى بحيث لا تقل بأى حال عن خمس سنوات ومنه ما يمتد أجله إلى تسع أو عشر سنوات ، بل يصل إلى ٢٠ - ٢٥ سنة .

٣- القدرة على حماية المصرف :-

تمثل هذه الأوراق والسندات مصادر أكثر دائمية وأطول أجلاً من بين مصادر تمويل المصرف ، غير أن قدرة هذا النوع من رأس المال لامتناع الخسائر العاملة تختلف عن رأس المال الممتلك (حقوق المساهمين)

وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية :

- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك .
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك .
- تسهيل عملية تبادل

التي توفرت في تلك الفترة
 في خططها وأعمالها وقام
 بالاستثمارات النقدية على
 البنوك في الفترة من ١٩٨٥
 وفي نفس الوقت الذي اتجه
 فيه بنك الاحتياطي الفيدرالي
 الأمريكي في بداية الثمانينات
 إلى زيادة إحكام رقابته على
 البنوك بتحديد نسبة الرافعة
 المالية في حدود ٦٪ للبنوك
 الرئيسية و ٥٪ للبنوك
 الإقليمية الكبيرة ، واجهت
 البنوك الأمريكية والأوروبية
 تحديات جديدة تمثلت في
 أزمة الدين العالمية والتي
 طالت معظم الدول النامية
 وبصفة خاصة في أمريكا
 اللاتينية عندما أعلنت
 المكسيك في عام ١٩٨٢
 عجزها عن تسديد خدمة
 ديونها الخارجية البالغة
 آنذاك حوالي ٨٠ بليون دولار .
 وقد زادت حدة الأزمة منذ
 ذلك حتى بلغ إجمالي
 مديونيات الدول النامية التي
 تمت جشوتها أو كانت
 بصدد إعادة الجدولة حوالي
 ١٢٩ بليون دولار في نهاية
 عام ١٩٨٣ ، ولقد أدت إلى

شدة الأزمة تشير إلى أن أربع
 دول فقط هي المكسيك
 والبرازيل والأرجنتين وفنزويلا
 كانت ممينة للبنوك الدولية
 بخسوالي ١٧٦ بليون دولار
 لأكثر ثمانية بنوك أمريكية
 وهي مديونية تفضل في ذلك
 الوقت ١٧٢ ٪ من إجمالي
 حقوق الملكية لهذه البنوك .
 وقد تأكد فيما بعد العديد من
 المراقبين من البنوك الأمريكية
 كانت على يقين من أن الأزمة
 قادمة لا محالة وأن التمرر
 بات مسألة وقت وهو الوضع
 الذي قبلته الدول المعنية ،
 وظلت البنوك تقدم لها
 قروضاً جديدة حتى تتمكن
 من دفع الفوائد فقط وهي لا
 تدري أنها بذلك تدفعها
 لتأجيل سداد أصل الدين .
 ورغم ذلك فقد تضاقت
 البنوك الدولية في ذلك
 الوقت عن التفكير المبلى
 والعلمى في زيادة رأس المال
 حيث اكتفى معظمها باللجوء
 لزيادة رأس المال من حدود ما
 يجب أخذ من مخصصات
 جديدة لتقوى قروضها وتحت
 ضغوط الأجهزة المراقبة

والتنظيم اهتمام المختصين
 على المراجعة الأساسية
 المتمثلة في آثار التمرر على
 إيرادات البنوك وبالتالي
 أرباحها ، الأمر الذي يمرض
 عملية زيادة رأس المال اللازم
 لتكسب البنك في مواجهة
 التمرر ويهيئ إعادة تكوين
 منطقة القروض وتوزيعها
 وبالتالي عدم تحقيق الأرباح
 المستهدفة .
 * فقد رأس المال ثلاث وظائف
أساسية على مستوى أي
مؤسسة بنكية وهي :
 - امتصاص الخسائر غير
 المتوقعة أو قليلة الاحتمال .
 - ضمانة للمودعين والممولين
 الآخرين .
 - القيام بالاستثمارات
 اللازمة لانطلاق وتطوير
 نشاطات مربحة بالنسبة
 للبنك .
 * أما على المستوى الكلي فإن
لرأس المال وظائفها ما هي :
 - وقت انتشار أزمة بنكية .
 - إقامة علاقات تجارية بين
 المختصين على أساس عادل
 وفي ظل هذه الأزمة
 القوية بات على لجنة بازل أن

تعمل على إيجاد صيغة أكثر ملاءمة للتعامل مع المخاطر إما على مستوى الميزانية أو خارجها وخاصة بعد ظهور المستحدثات والمشتقات المصرفية كحقوق الخيار والعقود المستقبلية والمشتقات المالية والائتمانية وجاء القرار متأثراً بالآزمات وتبعاتها مفايراً في الاتجاه حيث ركز على تعريف المخاطر وتحديدّها وإن اقتصر الأمر على المخاطر الائتمانية فقط، على النحو الذي أفرزته مقررات اللجنة التي تم اعتمادها وتطبيقها في عام ١٩٨٨ وعرفت باسم "بازل (١)" ولا تزال مطبقة حتى يومنا الحالي .

وكما هو معروف لدى الجميع فإن هذه المقررات تقوم بشكل أساسي على وضع نظام لأوزان المخاطر بحيث يتم تصنيف الدول وفقاً لحجم مخاطرها (استناداً لعضويتها في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) وكذلك تحديد أوزان لأصول كل بنك مصنفة في مجموعات لكل

منها نسبة ترجيح معينة بحيث تبدأ من الصفر إلى ١٠٠٪ وفقاً لقدرة المقرض وملائته ونوعية الضمانات المقدمة منه مع مراعاة أن تكون نسبة رأس المال الأساسي والمساند إلى إجمالي الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة لا تقل عن ٨٪ .

ولقد ساعد إطار كفاية رأس المال الذي وضعته لجنة بازل عام ١٩٨٨ و الإضافات إليه والتعديلات عليه سنة ١٩٩٥ على تقوية سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي كما دعم المساواة التنافسية بين المصارف النشطة عالمياً .

وقد أدى ذلك إلى الزيادات المتتالية في نسب رأس المال ، لا سيما خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٢ بفعل الضغوط المتنامية من قبل السوق على جميع المصارف .

وخلال العقد الماضي ، تطور النظام المالي والصناعة المصرفية بشكل كبير ومتواصل ، الأمر الذي جعل الإطار الحالي لكفاية رأس

المال مؤشراً غير كاف لقياس الصحة المالية للمؤسسة المصرفية ، وإن التثقيف القديم لمخاطر الموجودات يساهم في أفضل الأحوال ، في توفير مقياس خاص للمخاطرة الاقتصادية ، نظراً لكون درجات التعرض لمخاطر القروض تعتبر غير كافية من أجل التمييز بشكل دقيق بين مخاطر عدم سداد المقرضين المتنوعة .

وثمة مشكلة ثانية للإطار القديم لكفاية رأس المال وهي تتعلق بقدرة المصارف على مراجعة متطلبات رأس المال المحددة من قبل سلطاتها الرقابية واستغلال الفروق بين المخاطرة الاقتصادية الحقيقية والمخاطرة المقاسة في ظل هذا الإطار .

إن مراجعة رأس المال الرقابية يمكن أن تحصل في عدة طرق مثلاً من خلال استعمال بعض أشكال التسويق ، التي قد تؤدي إلى تقيير في تركيزات المصارف باتجاه نوعية أصول أدنى إضافة إلى ذلك فإن الإطار القديم لا

يوفر الحوافز المناسبة لتقنيات إدارة المخاطر بالنسبة لبعض أنواع المعاملات ، فعلى سبيل المثال هناك بعض الاستثناءات بالنسبة لمتطلبات رأس المال في حال توافر الضمانات ، وفي بعض الحالات فإن بنية الإطار القديم لا تشجع على استخدام تقنيات إدارة مخاطر القروض .

وإن إطار عام ١٩٨٨ يفرض متطلبات رأس مال دنيا بالنسبة للمصارف النشطة عالمياً ويحمل في طياته نظاماً لتثقيل المخاطر يهدف جزئياً إلى التأكيد على أن المصارف لديها الدعم المالي المناسب في حال توافرها على أصول ذات مخاطر متدنية ، بينما ركز الإطار القديم بشكل خاص على مخاطر القروض إلا أن أنواعاً أخرى من المخاطر مثل مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة والمخاطر القانونية وغيرها لم يتضمنها الإطار بشكل صريح كما أن التصنيف الهش لديون

المصارف وفقاً لتثقيلات أربعة فقط، حيث يحدد ٢٠٪ لديون حكومات دول OECD و ٢٠٪ للقروض بين مصارف هذه الدول و ٥٠٪ للرهونات العقارية و ١٠٠٪ لباقي الالتزامات . هذا التصنيف يعتمد بشكل كبير عن الواقعية ، حيث يطبق بغض النظر عن وضعية الدين الفعلية للطرف المدين ، وبغض النظر أيضاً عن عملية تقييم هذا الدين قبل تقديم المصرف للقرض . وفي ظل الإطار القديم ، فإن دين الحكومة التي تنتمي إلى دول OECD والذي يتميز بتصنيف ائتماني متدن هو أرخص لتمويله من دين موجه إلى مقترض تجاري ذي تصنيف ائتماني AAA ، حيث يفترض في حالة هذا المقترض الالتزام بنسبة ٨٪ لكفاية رأس المال ، ولا شك في أن المعاملة المتنوعة والتمييزات المختلفة لرأس المال تنتج مشكلات أساسية عند تطبيق الإطار القديم لكفاية رأس المال ، ذلك أن هذا الإطار قد ترك الحرية

أمام السلطات الرقابية الوطنية لتحديد مفهوم رأس المال .

هذا بالإضافة إلى الفشل في تضمين الإطار المذكور قواعد واضحة فيما يتعلق بمخصصات خسائر القروض وإعادة تقييم الموجودات غير العاملة كذلك ، فقد عمدت العديد من دول العالم إلى اعتبار نسبة ٨٪ الحد الأقصى بدلاً من الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال ، مما شكل عاملاً لعدم المساواة بين هذه الدول ، وأمام هذه التحديات أصدرت لجنة بازل مشروع المقررات الجديدة التي عرفت باسم "بازل" .

٢- أهداف اتفاقية بازل (٢)

ونطاق تطبيقها :

لا شك أن نجاح الإطار الجديد لكفاية رأس المال مرهون بدرجة تماشيهِ مع التطورات الحاصلة في السوق المصرفية لذلك تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية :

- الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي .

- الاستمرار في دعم المساواة التنافسية .

- تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر .

- التركيز على المصارف النشطة عالمياً ، كما إن مبادئه الأساسية يجب أن تكون مناسبة للتطبيق من قبل المصارف على اختلاف درجات تطورها .

إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال ينتظر أن يشكل حجر الأساس في عملية الهندسة المالية الجارية حالياً ، حيث يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز أمان وسلامة النظام المالي الدولي ، وذلك بالارتكاز على تكوين رأس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة ، وتتمتع لجنة بازل بأن الإطار الجديد يجب أن يحافظ في حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي . ويركز الإطار الجديد على

استيعاب المخاطر المتأصلة في كل المجموعة المصرفية ، لذا تقترح لجنة بازل أن يتم توسيع نطاق الإطار القديم ليشمل على أساس منجم كل الشركات القابضة التي تضم المجموعات المصرفية والتي دورها تتخبط في النشاطات المصرفية ، ويجب أن تشدد السلطات الرقابية على مسألة أن كل مصرف ضمن المجموعة يتمتع بمعدل رسملة كاف .

لقد تطورت أنشطة المصارف باتجاه معاملات جديدة ، خاصة التعامل في الأوراق المالية والتأمين لذا فإن لجنة بازل تسعى إلى توضيح كيفية معاملة استثمارات المصارف في هذه الميادين ، وكذلك الاستثمارات ذات حقوق الأقلية في الهيئات التجارية وذلك بالنسبة لمتطلبات رأس المال وفيما يتعلق بالمجموعات المالية المتنوعة ، فإن اللجنة تعترف بأن هناك حاجة إلى متابعة العمل مع السلطات الرقابية المصرفية على شركائهم التأمين والأوراق المالية من

أجل تحديد معايير كفاية رأس المال .

ويتميز عالم المال والاقتصاد بتطور مذهل يتطلب إطار واسع النطاق ومرناً لتحديد كفاية رأس المال ، لذلك تمتد لجنة بازل أنه يمكن تحقيق هذا الهدف بشكل أفضل من خلال ارتكاز الإطار الجديد على ثلاث دعائم : متطلبات دنيا لرأس المال كما هي محددة في إطار ١٩٨٨ ، ومتابعة من قبل السلطات الرقابية لكفاية رأس المال ، والانضباطية السوقية ، وكل من هذه الدعائم مطلوبة من أجل الرقابة والإشراف على صحة النظام المالي بشكل عام وأيضاً صحة المؤسسات المصرفية منفردة ، على الرغم من الاعتراف بأن أي منها لا يمكن استبداله بالإدارة المصرفية الفعالة .

٣- الدعائم الثلاث لاتفاقية بازل (١) :

١/٣ متطلبات رأس المال الدنيا : تحتوي مقترحات لجنة بازل للإطار الجديد لكفاية رأس المال أن تظل متطلبات رأس

المال تتكون من تحديد رأس المال الرقابي ، وقياس التعرض للمخاطر ، والقواعد المحددة لمستوى رأس المال بالنسبة لتلك المخاطر .

أما فيما يتعلق بمفهوم رأس المال الرقابي فإن اللجنة تفضل الحفاظ في الوقت الراهن على القواعد القائمة في اتفاق ١٩٨٨ .

وبالنسبة لرأس المال الرقابي وقياس التعرض للمخاطر ، تؤكد اللجنة على أهمية المحاسبة ومبادئ التقييم السليمة وإن السياسات المحاسبية الضعيفة أو غير الكافية تقلل من فائدة متطلبات رأس المال من خلال إنتاج قوائم مالية تبين نسب رأس مال مضخمة ولا تتمتع بالمصداقية .

وبالنسبة لقضية قياس التعرض للمخاطر ، فإن المخاطر التي تواجه المصارف في عملها يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات هي :

- مخاطر التسليف (الإقراض) .
- مخاطر السوق .

- مخاطر أخرى : بما فيها مخاطر سعر الفائدة ، المخاطرة التخفيلية ، المخاطرة القانونية ومخاطر السمعة)

وتعتقد لجنة بازل بأهمية توسيع نطاق الإطار الجديد ليضم بشكل ضمني كلا من هذه المخاطر .

بالنسبة لمخاطرة التسليف ترى لجنة بازل أن هدف التعامل مع المخاطرة بشكل أكثر شمولية ، و ربط متطلبات رأس المال بدرجة حساسية المخاطرة ، يمكن تحقيقه من خلال طرق مختلفة تعتمد على الفترة الزمنية قيد النظر وعلى القدرات التقنية للمصارف والسلطات الإشرافية .

وتنظر اللجنة إلى الطرق الثلاثة التالية لفرض متطلبات رأس المال الدنيا :

نموذج معدل للإطار الحالي ، أو استخدام المصارف لعملية التقييم الداخلي ، أو استخدام المصارف لنماذج مخاطر محفظة التسليف .

وتقترح لجنة بازل مراجعة

المنهج القائم بالنسبة لمخاطرة التسليف والذي يمكن أن يستخدم كمنهج نمطي لاحتساب متطلبات رأس المال لأغلب المصارف ، وفي هذا الإطار ، فإن استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية يمكن أن يوفر الفرصة للتمييز بين بعض المخاطر التسليفية .

وتقترح اللجنة السماح باستخدام مثل هذه التقييمات في عملية تحديد فئة تثقل المخاطر لمختلف الموجودات الدفترية المصرفية ، مثلاً الالتزامات على الحكومات أو المصارف أو الشركات أو أشكال محددة من عمليات توريق الموجودات .

وبالنسبة للالتزامات على المصارف ، وهناك خياران قيد النظر ، فيما الارتكاز على تقييم الحكومة دولة المصرف المؤسس فيها وإما الاعتماد على تصنيف المصرف ذاته إضافة إلى ذلك ، تعتزم اللجنة إدخال أوزان مخاطر تزيد عن ١٠٠٪ في حالة بعض الموجودات ذات

المخاطر الأعلى .

وتعترف لجنة بازل بأن السماح باستخدام تقييم مؤسسات التقييم الائتماني الخارجي لتخدم كأساس لمتطلبات رأس المال الرقابية ينبغي أن يخضع لرضا السلطات الرقابية الوطنية عن تلك المؤسسات وذلك فيما يخص احترامها للمعايير الدنيا ، بما فيها الشفافية ، الموضوعية ، الاستقلالية ، المصادقية وامتلاك سجل من العمل الناجح .

وبالنسبة لبعض المصارف المتطورة ، ترى اللجنة بأن النهج المرتكز على التقييم الداخلي يمكن أن يشكل أساساً لفرض متطلبات رأس المال ، وتدرس اللجنة القضايا الأساسية المرتبطة بهذا النهج وتطويره وعلى صعيد المصارف الأكثر تطوراً والتي تستخدم التصنيفات الداخلية ، فإن نماذج مخاطر التسليف المعتمدة على هذه التصنيفات (وعوامل أخرى) شهدت هي الأخرى تطوراً وقد صممت هذه النماذج لتسليف

مخاطر المحفظة التسليفية ككل وهو عنصر هام لا نجده إلا في حالة التقييمات الائتمانية الخارجية أو التصنيفات الداخلية ، وعلى الرغم من ذلك لم تتطور بعد بشكل يمكن الركون إليها في عملية تحديد متطلبات رأس المال الرقابية .

وقد تمخض عن التطور الحديث لإدارة مخاطر التسليف من خلال استعمال المشتقات الائتمانية تحسن جوهري في تجنب هذه المخاطر ، لذا فإن لجنة بازل تقترح منهجاً اقتصادياً وأكثر ملاءمة في مجال إدارة هذه المخاطر بحيث يغطي المشتقات الائتمانية ، الضمانات ، وتسوية بنود خارج الميزانية .

وتعترف لجنة بازل بأن لعامل الزمن دوراً أساسياً في عملية تحديد المخاطر التسليفية الإجمالية لكنها لا ترى ضرورة حالياً لأخذ هذه الحقيقة بالحساب لاعتبارات كفاية رأس المال ، ما عدا في حالات محدودة ، وتدرس اللجنة حالياً الطرق المناسبة

لإدخال عامل الأجل في عملية تقييم المخاطر التسليفية .

وتتهم لجنة بازل بعنصر مخاطرة السوق من أجل تمييز الانسجام في المعاملة بين الالتزامات والارتباطات التي يدخل فيها المصرف بفرض الاتجار وتلك التي يدخل فيها المصرف بفرض الاستثمار طويل الأجل ، ومن أجل تأمين تغطية رأسمالية كافية للبنود المرتبطة بأغراض الاتجار .

وعادة تحتسب نسبة كفاية رأس المال بالمعادلة التالية :

متطلبات رأس المال = الموجودات المرجحة بالمخاطر * ٨ % .

الموجودات المرجحة بالمخاطر = المركز * وزن المخاطر

إن أوزان المخاطر الحالية تعتمد على تصنيف المقترض (حكومة ، بنوك ، شركات) أما الأوزان الجديدة فسيعاد النظر بها في ضوء التصنيف من قبل مؤسسات خارجية مثل مؤسسات التصنيف أو الجدارة التي تلتزم بمعايير صارمة .

والجدول التالي يوضح أوزان المخاطر والتصنيف الخارجي الذي

سيتم اعتباره عند احتساب نسبة كفاية رأس المال :

الدرجة	AAA TO AA-	A+ TO A-	BBB + TO BBB	BB + TO B	أقل من B	الغير منصف
ديون حكومية	صفر	٢٠	٥٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠
البنوك (خيار أول)	٢٠	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠
البنوك (خيار ثاني)	٢٠	٥٠	٨٠	١٠٠	١٥٠	٥٠
الشركات	٢٠	٥٠	١٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠
عقارات (سكن)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٥٠	١٠٠

بشكل كبير بمخاطرة سعر الفائدة المرتبطة بالتزامات المصرف الاستثمارية ذات الأجل الطويل ، وذلك بالاعتماد على وضعية مخاطر المصرف وظروف السوق ، وبناء على ذلك ، تقترح اللجنة تطوير متطلبات رأسمالية لمخاطرة سعر الفائدة بالنسبة للالتزامات التي هدفها الاستثمار طويل الأجل ، حيث تكون مخاطر أسعار الفائدة أعلى من المعدلات الوسطية بشكل كبير .

٢/٣ متابعة كفاية رأس المال من قبل السلطات الإشرافية :

تهدف عملية المتابعة تأكيد السلطات الإشرافية (الرقابية) من أن وضعية رأس مال البنك وكفايته متماشية مع بنية واستراتيجية المخاطر الإجمالية التي يحملها وكذلك لتمكين هذه السلطات من التدخل في الوقت المناسب بكفاءة وفعالية وتستند عملية المتابعة على عدة مبادئ متكاملة وأساسية هي :

- توقع ممارسة المصارف لأنشطتها بمستوى رأس

الالتزامات لأجل تقل عن سنة ٢٠٪

الالتزامات لأجل أكثر من سنة ٥٠٪

وتقترح اللجنة متطلبات لهذه الأنواع من المخاطر الأخرى كفرض متطلبات رأسمالية على مقياس معين لحجم الأعمال مثل الإيرادات والتكاليف أو إجمالي الموجودات ، أو في مرحلة لاحقة اعتماد أنظمة القياس الداخلية ، أو إيجاد متطلبات تمييزية لمؤسسات الأعمال ذات المخاطر التشغيلية العادية ، وذلك بالارتكاز على إجراءات شائعة الاستخدام لتقييم تلك المؤسسات .

كذلك فإن لجنة بازل تهتم

وتعلق لجنة بازل أهمية متناهية على المخاطر الأخرى ، لا سيما المخاطرة التشغيلية التي شكلت المصدر الأساسي لاندلاع بعض المشكلات المصرفية الهامة خلال السنوات الأخيرة .

أوزان المخاطر للالتزامات الأخرى :

- الالتزامات على الحكومات ومؤسسات القطاع العام غير المركزية تعامل مثل الالتزامات على المصارف لتلك الدولة أو مثل الالتزامات على دولها .

- الالتزامات على مؤسسات الأوراق المالية مثل الالتزامات على المصارف .

- الالتزامات الأخرى ١٠٠٪

- بنود خارج الميزانية :

مال يفوق الحدود الدنيا .
 - أن يتوافر لدى المصارف عمليات تقييم كفاية رأس المال الكلية متمشية مع بنية مخاطرها .
 - سعى السلطات الرقابية للتدخل في مرحلة مبكرة من أجل الحيلولة دون انخفاض رأس المال تحت سقف المعدلات الوقائية أو الحصيفة .

٢/٣ الانضباطية السوقية :

تعنى تحفيز المصارف على ممارسة أعمالها بشكل آمن وسليم وفمال ، وأيضاً تحفيزها للحفاظ على قواعد رأسمالية قوية لتعزيز قدرتها على مواجهة أى خسائر محتملة مستقبلاً من جراء تعرضها للمخاطر ، وبذلك تشكل الانضباطية السوقية عنصراً أساسياً لتقوية أمان وسلامة القطاع المصرفى .
 وتتطلب الانضباطية السوقية الضمالة توافر المعلومات الدقيقة وفى أوانها و التى تمكن من إجراء تقييمات صحيحة للمخاطر .
 وهذا يعنى زيادة درجة إفصاح

المصارف عن هيكل رأس المال ونوعية و بنية المخاطر وسياستها المخاسبية لتقييم أصولها والتزاماتها وتكوين المخصصات ، وأيضاً استراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للمصارف وأدائها العام .

وعلى الرغم من أن المعايير الجديدة لم ترفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال عن المستوى المعمول به حالياً (٨٪) ، إلا أن إدراج أنواع جديدة من المخاطر يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة فى الحجم المطلق لمتطلبات رأس المال .

وفى ضوء ما تقدم فإن البنك المركزى المصرى ألزم كافة البنوك الخاضعة له بزيادة معدل كفاية رأس المال من ٨٪ إلى ١٠٪ ، وذلك من خلال زيادة رؤوس أموالها المدفوعة وقد نجحت بالفعل بعض البنوك فى زيادة رؤوس

أموالها المدفوعة ، كما اتجهت بعض البنوك للاندماج فى كيانات كبيرة فى حين مازالت البنوك الأخرى مطالبة بحسم قضية زيادة الحد الأدنى لرؤوس أموالها سواء من خلال اتخاذ قرارات فى اجتماعات مجالس الإدارات لقيام المساهمين بزيادة رأس المال للوصول إلى الحد الأدنى المطلوب ، أو الاتجاه لطرح أسهم هذه البنوك من خلال الاكتتاب العام فى البورصة أو العمل على الدمج فى أحد البنوك الكبرى .

٤ - أسباب انضمام المصارف

العربية للاتفاقية الجديدة :

يعتقد الكثير أن الأنظمة المصرفية العربية سبتضم إلى الاتفاقية الجديدة يحدها فى ذلك عدة أسباب رئيسية يمكن إيجازها كالتالى :

- أن معظم المصارف العربية تعمل فى النطاق الدولى وقد باتت منفتحة بشكل مكثف وواسع على الأسواق العالمية ، ونذكر فى هذا المجال التواجد المصرفى العربى فى الخارج والتواجد المصرفى الأجنبى

فى الدول العربية بأشكال قانونية وتنظيمية متعددة وأيضاً حجم الموجودات / المطلوبات الأجنبية التى تجاوز ١٥٠ مليار دولار فى ميزانيات مصارفها فى نهاية عام ٢٠٠٠ يضاف إليها الخدمات التى تقدمها مصارفنا لشبكة العملاء والوطنيين العاملين فى النطاق الدولى وللعلماء الدوليين العاملين فى أسواقنا المحلية .

- مشاركة مصارفنا بشكل متزايد فى قضايا الصناعة المصرفية العالمية من خلال المنتديات العالمية للمؤسسة المالية الدولية IIF ومؤسسة المصارف العالمية IIB فى نيويورك بالإضافة إلى الاجتماعات العالمية التى تشارك أيضاً فيها وبفعالية متزايدة سلطاتنا النقدية فى إطار بنك التسويات الدولية BIS وصندوق النقد الدولى IMF .

- إن قطاعنا المصرفية وسلطاتنا النقدية قد أرسى خلال السنوات العشر الماضية

سياسات واضحة قضت باعتماد القواعد والمعايير المعمول بها فى الصناعة المصرفية العالمية . نذكر منها عدا لا حصراً بالإضافة إلى اتفاقية بازل الأولى لكفاية رأس المال ، مبادئ وقواعد المحاسبة العالمية الصادرة عن الـ IASC فى مجال الإفصاح والشفافية ومبادئ وتوصيات الـ FATF فى مجال مكافحة تبييض الأموال ومبادئ وقواعد الرقابة الاحترازية الصادرة عن الـ BIS ، بالإضافة إلى عدد لا بأس به من القواعد والمعايير الدولية العائدة للسيولة والاقتراض للجهات المقرية ومراكز الصرف وأنظمة ووسائل الدفع والإقراض للعملاء الكبار .

- إن مصارفنا ستتضم إلى اتفاقية بازل الجديدة يحدها فى ذلك التحسينات التى تدخلها الاتفاقية على مفهوم كفاية الرساميل مقارنة مع بازل الأولى لناحية دقة قياس المخاطر والمرونة فى التطبيق ، إذ تعطى هذه الاتفاقية

المصارف حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيداً حسب حجم المصارف وقدرتها على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر موجوداتها والتعامل مع هذه المخاطر ، من دون أن تدخل من جهة ثانية تغييراً فى مفهوم الرأسمال الذى يبقى موزعاً على عناصر أساسية ومساندة وضمن ذات المقادير ، كما أبقت معدل الملاء الإجمالية عند نسبة ٨٪ من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما كان قائماً فى اتفاقية العام ١٩٨٨ .

٥ - تقسيم الإطار الجديد وانعكاساته على المصارف العربية :

يمكن تصنيف القطاع المصرفى العربى فى فئتين هما :-

١- الفئة الأولى :

هى مجموعة مصارف الدول الغنية (Countries Richer) والتى تضم مصارف دول السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات .

٢- الفئة الثانية :

هى مجموعة مصارف الدول

الفقيرة (Countries Poorer) التى تضم دول لبنان ومصر والأردن وتونس والمغرب وعمان .

أما دول الجزائر واليمن والسودان وموريتانيا ، فهى لم تصل بعد إلى مرحلة التطور السائدة فى الدول الفقيرة .

- ومعظم المصارف فى "الدول الغنية" لن تجد صعوبات كبيرة عند تطبيقها لاتفاق بازل الجديد لكفاية رأس المال ، حيث تستفيد هذه المصارف كثيراً من تواجد سلطات رقابية قوية وموارد رأسمالية هامة ، إضافة إلى ذلك ، فإن معظم مصارف "الدول الغنية" تتمتع اليوم بمعدلات ملاءة مالية تفوق معدل كفاية رأس المال المحدد من قبل بنك التسويات الدولية (BIS) ، وقد تنخفض هذه المعدلات لكنها لن تهبط إلى ما دون الحد الأدنى ٨٪ عند تطبيق الإطار الجديد لكفاية رأس المال .

- أما المصارف فى "الدول الفقيرة" فإنها تواجه مصيراً مختلفاً نظراً للتفاوت

الحاصل بينها على أصعدة مستويات المخصصات (المتدنية عموماً) ومستويات القروض غير العاملة (المرتفعة نسبياً) والتصنيفات السيادية المتدنية عموماً .

■ وهناك الكثير من المصارف فى مجموعة "الدول الفقيرة" قد تواجه أزمات محتملة فى حال تطبيق الإطار الجديد لكفاية رأس المال من أهمها :
- أن معظم هذه المصارف تحتاج إلى مقادير إضافية لرأس المال مع ترقب انخفاض رأس مالها الرقابى إلى ما دون الحد الأدنى المطلوب عالمياً (أى ٨ ٪) .

- أن مرونة رأس المال لدى مصارف "الدول الفقيرة" فى ظل غياب أسواق نشطة وفعالة للأسهم وفى ظل موقف الدول هذه كمقترض صافٍ لرأس المال هى ضعيفة .

- أن القطاعات المصرفية فى "الدول الفقيرة" عليها الاعتماد بشكل كبير على قدرة السلطات الرقابية التى تخضع لها للتأقلم واستيعاب

معايير بازل الجديدة بشكل هادئ وفعال .

والمصارف فى المنطقة العربية لن تكون مدعوة فقط لتحسين قدراتها فى مجال هيكلة القروض وتقنيات التحكم بالائتمان ، بل أيضاً ممارسة النشاطات المصرفية المناسبة لاحتياجات رأس مالها الاقتصادى ، وهذا المبدأ هو شعار الكثير من المصارف العالمية ، ولكنه معروف بشكل بسيط فى العالم العربى حيث المصارف لا تزال حتى اليوم تخصص رأس المال لأغراض رقابية فقط .

والمصارف فى المنطقة العربية عموماً سوف تواجه مشكلات عند تطبيق معايير بازل من أهمها :-

١ - من المتوقع أن تزداد أهمية التوريد كآداة حيوية لتقليل المخاطر فى ظل معايير بازل ولم تعتمد معظم الدول العربية إلى تطبيق هذه الأداة أو تحديد الإطار القانونى الذى يتيح تطبيقها من ناحية

المصارف أو البنوك المحلية .

٢ - هناك نسبة كبيرة من البنوك العربية لن تكون قادرة على تطبيق مقارنة IRB وهي ستعمل على اعتماد المقارنة القياسية الأمر الذى يتطلب وجود وكالة تصنيف إقليمية هدفها الأساسى تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى المنطقة .

٣ - من المحتمل انخفاض التسليفات المصرفية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذى يترتب عليه آثار سلبية على نشاط المصارف العربية والدخل المحقق منها .

٤ - التصنيفات السيادية المتدنية لدولها مما يجعلها تضغط على تصنيفاتها الائتمانية وأيضاً تغطية المخاطر سيفرض عليها متطلبات رأسمالية أكبر .

٥ - هناك عدد من المصارف العربية لن تستطيع بعد تطوير ثقافات قوية

وفعالة لإدارة المخاطر بسبب ضعف العلاقة بين إدارة المخاطر والاستراتيجيات وضعف المتابعة على المخاطر على مستوى الإدارة وضعف العلاقة بين أداء الإدارة وفعالية إدارة المخاطر .

● التوصية :

تتطلب معايير بازل الجديدة من المصارف العربية عموماً تغيراً أساسياً فى استراتيجياتها ، خاصة فى مجال ممارسات الإقراض من أهمها :

١ - عليها التركيز أكثر على مخاطر الائتمان والسعى بشكل مستمر للحفاظ على "ربحية جيدة" .

٢ - ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تغيرات المخاطر فى عمليات الإقراض والتحكم بحركة رأس المال .

٣ - الحفاظ على قاعدة دخل ثابت ومتواصل وهذا يرتبط بشكل أساسى بضرورة تنويع المصارف نشاطاتها إلى أبعد الحدود من الأعمال التقليدية ، فقد أصبح

التسيير الأمثل للميزانية أحد أهم معايير اتخاذ القرار الاستراتيجى فى البنك .

٤ - إن المصارف فى مجموعة "الدول الفقيرة" سوف تعاني من نقص فى فرص الاقراض ، وعليها العمل على تحديث أنظمة إدارة المخاطر لديها ، وبلوغ المرحلة التى يتجزء فيها مبدأ تجميع البيانات والقدرة على التحليل والرقابة على هذه البيانات فى ثقافة المصرف بشكل كبير .

٥ - أما المصارف الصغيرة فى مجموعة "الدول الغنية" فمن المترقب أن تواجه مشكلات فى الصمود أمام المصارف الكبرى الأكثر قدرة على التنافس وفى هذه الحالة قد تندمج المصارف الأصغر حجماً فى المصارف الأكبر حجماً ، أو ربما سيحول البعض منها إلى مؤسسات مالية متخصصة من خلال تقوية إمكاناتها الحالية

قوابهم بمشتركة في سياستها النقدية والمصرفية خاصة تلك التي ستفرضها معايير بازل الجديدة في مجال إدارة رأس المال وإدارة المخاطر وبناء قواعد للمعلومات عن الائتمان ونسب عدم السداد والتحصيل وغيرها .

الخاتمة :

وهكذا يستوجب التعامل مع اتفاقية بازل الجديدة خليطاً ذكياً من السياسات والإجراءات يتطلب بلورتها ووضعها موضع التنفيذ وبأسرع وقت ممكن .

فلا يمكن لأحد الاعتقاد بأن حيز الوقت متاح حتى نهاية عان ٢٠٠٦ طويل بل يكاد يكون كافياً فلتبدأ من الآن بسرعة لئلا نفوت فرصة الالتزام بمتطلبات الرسملة الجديدة التي ستفرضها لجنة بازل ، والخطورة الاقتصادية في ذلك أن التوظيفات المصرفية ستنتجه إلى الأنشطة والمؤسسات والدول ذات المخاطر المتدنية .

لتقييم المخاطر بشكل فعال وهذا الوضع قد يؤدي إلى تهميش أكبر لهذه المصارف .

- من الضروري سمي الحكومات العربية لتحسين التصنيفات الائتمانية السياسية لدولها ، لأن ذلك يشكل عاملاً أساسياً في تخفيض المخاطر على المصارف وبالتالي تقليل الحاجة إلى رساميل إضافية لتدعيم معدلات كفاية رأس المال وفقاً لمعايير بازل الجديدة .

- والمصارف في مجموعة "الدول الفنية" سوف تستفيد من السقوف العالية للتصنيفات السياسية ، على عكس الوضع في مصارف مجموعة "الدول الفقيرة" لأن السقوف العالية تعني تقييدات أقل للمخاطر على كل الاقتصاد الوطنى .

- كما أنه من الضروري إيجاد اتساق كبير بين السلطات الرقابية في مختلف الدول العربية "الفنية" و"الفقيرة" بالنسبة لنوعية الرقابة والتدابير الوقائية (Prudential) ، والسعى لإيجاد

في أسواق خاصة بها لكنها ستظل تعاني من ضعف قاعدة التنوع في أعمالها ودخلها .

٦ - أما المصارف في الدول الفقيرة ، فإنها ستواجه تحديات كبيرة مع تفاوتها حسب هذه الدول ، من قبل غزو المصارف الأجنبية المحتمل لأسواقها .

لهذا يجب :

- على مصارف الدول الفقيرة تحسين عملياتها وأعمالها على أصعدة كفاءة التكاليف والتوزيع والإمكانات وإدارة رأس المال وإدارة المخاطر والاعتماد على الوعي الكبير لدى السلطات الرقابية .

- كما أن تجميع البيانات حول القروض يشكل الحلقة الأضعف لدى معظم المصارف العربية الصغيرة والمتوسطة الحجم ، والتي لديها قدرة ضعيفة لتقييم وتحليل المعلومات الكمية والنوعية ، وأيضاً لوضع منهجيات مختلفة لتحليل الائتماني ، وكذلك

الاستخدامات الأصول المتداولة أو الأصول قصيرة الأجل مثل البضاعة أو المخزون السلمي الذي هو محل الاتجار وكذلك الديون المستحقة على المملاء والأوراق المالية المستحقة خلال العام .

وأياً كانت أوجه استخدامات الأموال فإن سلامة الهيكل التمويلي تعنى الأمور التالية :

١ - إنه يتم تمويل الاستخدامات طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل أيضاً .

٢ - أنه يتم تمويل الاستخدامات قصيرة الأجل من مصادر تمويل قصيرة الأجل أيضاً .

٣ - أنه قد يحدث في الواقع العملي أن يتم استخدام مصادر تمويل قصيرة الأجل في تمويل أوجه استخدام طويلة الأجل كما قد يحدث العكس فتستخدم مصادر تمويل طويلة الأجل في تمويل أوجه استخدام قصيرة

الأجل وهذا قد يؤدي التوسع فيه على التاحتين إلى اختلال في هيكل التمويل تكون عواقبه سيئة على الوضع المالى للشركة .

ومن هنا فإن استخدامات الأموال لا يمكن النظر إليها بعيداً عن مصادر تمويله ، كما أن مصادر التمويل لا يمكن النظر إليها بعيداً عن أوجه استخداماتها .

* المال كفايته وكفاءته .

لا شك أن إدارة المال وإدارة الناس هما الجناحان للذان يمكن أن تطير بهما أية شركة إلى آفاق التطور والنمو والنجاح كما أنهما قد يكونان اللذين يأخذانها إلى آفاق التراجع والتخلف والانحيار .

نعم ، إدارة المال وإدارة البشر هما المقومان للذان تسمى إليهما أية شركة لتحقيق الازدهار والتواصل والاستقرار والنمو والتفوق أو قد يكونان السبب في أخذها إلى اتجاه معاكس لذلك تماماً وقد عرضنا لمنظومة إدارة

الأموال وتوجدنا أنها تتألف من عناصر خمسة هي :

- هيكل التمويل .
- كفاية الأموال .
- كفاءة الأموال .
- دورات الأموال .
- القرابة وتقييم النتائج .

وقد وقفنا عند المحور الأول في هذه الخماسية والخاص بهيكل التمويل ... ونعرض هنا للمحورين الثاني والثالث وهما كفاية الأموال وكفاءتها وذلك للارتباط الوثيق الذى لا ينقسم بينهما .

فأموال كثيرة بلا كفاءة لا جدوى لها وتقود إلى عكس ما نريد .

كما أن أموالاً قليلة بكفاءة قد لا تحقق كل ما هو مطلوب .

وتكون المعادلة الصحيحة هي: أموال كافية + كفاءة عالية

والآن ماذا نعنى بكفاءة الأموال ... إننا أيها السادة نعنى ثلاثة أمور مجمعة وهى:

- حجم الأموال .
- نوعية الأموال .
- أسلوب وأوجه الاستخدام

أى إننا هنا نحدد ما يطفى

هذه المساحة من الجوانب الثلاثة فنقول مثلاً لدينا مليون جنيه حصلنا عليها في شكل تمويل طويل الأجل من الملاك أو المساهمين لكي نستخدمه في زيادة خطوط الإنتاج وزيادة الطاقة المتاحة والمستخدمه بنسبة ٢٠ % .

هذه هي الأمور التي يجب أن تكون تحت نظرنا لكي نفحص عملية كفاية الأموال ... ذلك أنه من غير الممكن أن نحكم على مدى كفاية حجم معين من الأموال مهما بلغ دون ننظر إلى البعدين الآخرين من أين ؟ وفيم سوف يستخدم ؟ .

وفي ضوء ذلك المثلث الذي يظهر على النحو التالي :

- حجم الأموال .
- نوع الأموال .
- استخداماتها .

يمكن أن نضع الأسئلة التالية:

- ١ - هل يكفي هذا القدر من المال لكي يحقق زيادة الطاقة بنسبة ٢٠ % ؟
- ٢ - هل يمكن من خلال زيادة الطاقة بهذا الحجم أن

نتيح القدر المطلوب من المخرجات .

٢ - هل سوف يتقبل السوق هذا الحجم من المخرجات ويستوعبه ؟

٤ - هل ستحقق العائد المطلوب من بيع هذه المخرجات بالقدر الذي يبرر هذا الإنفاق .

٥ - ما تأثير هذه العملية على نشاط الشركة بشكل عام وعلى وضعها الحالي والمستقبلي في السوق ؟

تلك أسئلة خمسة يمكن بها ومن خلالها أن نحكم على مدى كفاية الأموال مرتبطة بكفاءة استخدامها لأنه لا يحق الفصل بين الأمرين أو النظر في حجم الأموال بعيداً عن كفاءة استخدامها أو النظر في كفاءة استخدامها دون النظر إلى حجمها .

*** القرارات المالية ومحدداتها**

معظم القرارات التي تتخذها الإدارة في مختلف مواقعها في أي منشأة يكون لها بعد مالي أو تأثير على الأوضاع المالية لتلك المنشأة

... وإذا كانت المنشأة تسعى إلى تحسين أوضاعها المالية باستمرار فإن هذا يعني بالضرورة أن تأتي القرارات الإدارية منسجمة مع هذا ومتوافقة معه والسؤال المهم هنا كيف يمكن تحقيق ذلك ؟ ... والإجابة المباشرة والمختصرة أنه يلزم توافر أربعة ضوابط أساسية في هذا الشأن هي :-

- ١ - وجود آلية واضحة ومحددة لاتخاذ القرارات الإدارية أيًا كانت طبيعة أو نوع أو مستوى القرار الإداري فإنه يلزم أن توجد آلية تحكم صناعته واتخاذها ... لماذا ؟
- لأن غياب مثل تلك الآلية يعني بكل بساطة ووضوح غياب النظام ... وفي غياب النظام تضيق الأموال ... القاعدا إذ هي أن صيانة الأموال والمحافظة عليها تستلزم وجود «نظام» يحكم اتخاذ القرارات الإدارية ... في جميع المواقع وفي كل الحالات ...

والنظام هنا يعنى عدة أمور محددة هى من ... وكيف ... ولماذا ؟

(أ) من الذى له حق اتخاذ القرار وفى نفس الوقت تقع عليه مسئولية نتائج هذا القرار .

(ب) كيف يتم اتخاذ القرار ... ويعنى ذلك الإجراءات والضوابط التى تحكم اتخاذ القرار .

(ج) لماذا هذا القرار ... ما هى أهداف هذا القرار وما هى النتائج المتوقعة منه ..

٢ - تحديد الظروف المحيطة باتخاذ القرار .

القرار يتخذ فى ظل واحد من ثلاث حالات هى ... حالة التأكد وحالة عدم التأكد وحالة الخطر ... ونعنى بذلك تحديداً ما يلى :

(أ) حالة التأكد نعنى بتلك الحالة عدم وجود أدنى شك محتمل ملازمة ومصاحبة للقرار ... مثل اتخاذ قرار باستثمار أموال فى شراء شهادات

استثمار من أحد البنوك العاملة فى إطار :

- معدل عائد محدد وثابت وخال من المخاطر .

- ضمان البنك والحكومة لتلك الشهادات سواء فيما يتعلق بقيمتها أو بالعائد المستحق عليها .

فإذا استثمرت شركة مبلغ مليون جنيه فى شراء شهادات استثمار بمعدل عائد سنوى مثلاً ١٠ % معفى من الضرائب ... فإن معنى ذلك حصولها على عائد فى نهاية العام قيمته مائة ألف جنيه وهذا العائد مؤكد التحقق .

(ب) حالة عدم التأكد وهى الحالة النقيضة لحالة التأكد فإذا كان متخذ القرار فى حالة التأكد على علم تام بجميع الظروف المحيطة بالقرار نجد أن متخذ القرار هنا فى حالة عدم التأكد ليس لديه أية توقعات بالنسبة للمستقبل ... فإذا افترضنا أن منشأة

قبريت أن تنتج منتجاً جديداً يطرح فى الأسواق لأول مرة وليس لديها توقعات يمكن قياسها بالنسبة لردود أفعال السوق والمستهلكين ... أى أنها لا تستطيع أن تجد احتمالات موضوعية يمكن حسابها فى هذا الصدد ... فإنها تكون بصدد « حالة عدم التأكد » .

(ج) حالة الخطر أو المخاطرة: وهى حالة وسط بين حالتى التأكد وعدم التأكد ... فتتخذ القرار هنا على علم بالعائد المحتمل أو المتوقع خلال فترة زمنية محددة ولكن هذا فى إطار « احتمال » وليس يقين .

٣ - وجود قياس لمستوى المخاطر المصاحبة للقرار .

فى ضوء تحديد الحالة المصاحبة لاتخاذ القرار من تأكد أو عدم تأكد أو مخاطرة يمكن أن يتم قياس مستوى المخاطر

النتائج أريها السادة ...

■ نعم تجتاح العالم الآن أوضاع غير مسبقة بالنسبة لأسعار الطاقة والخامات والغذاء إلى الدرجة التي يطلق عليها البعض مثلك التضخم ذلك أن أسعار الطاقة بمختلف أوضاعها وصورها قد ارتفعت إلى مستويات غير مسبقة في التاريخ كما أن أسعار معظم الخامات التي تدخل في مختلف المنتجات قد واصلت هي الأخرى تلك الارتفاعات مما انعكس في النهاية على أسعار السلع والخدمات ... والمحاصيل الزراعية التي تدخل في الغذاء أثبت هي الأخرى إلا أن ترتفع إلى مستويات لم تكن متوقعة بل إن بعضها أصبح مصدراً للوقود الحيوى مما رفع من معدل الطلب عليها فصب كل ذلك في ارتفاعات جامحة ومجنونة في أسعار الغذاء ... وإذا أضفنا إلى ذلك كله ما يمكن أن يوجد على مستوى الأسواق المحلية من أوضاع وممارسات يسهم بعضها على الأقل في تفضية تيار الارتفاع الصاروخى في الأسعار ... فإن المشهد على هذا النحو أصبح يسبب ذعراً وقلقاً شديداً

المختصين بذلك هم يقدمون في هذه الحالة اقتراحات وآراء تنير السبيل أمام متخذ القرار ... هم لا يصادرون حقه في اتخاذ القرار مادام هو المسئول عن القرار وحده ... أما إذا تعدت تلك المسئولية إلى سواء فهنا يجب أن يوافق من يعد مسئولاً على القرار قبل اتخاذه إلا انتفت مسئوليته عنه والقرار قد يتخذ بالأغلبية وليس بالإجماع ويكون ملزماً للجميع هذا شيء ولكن تبقى مسئولية القرار مناطة بتلك الأغلبية التي اتخذته .

ـ كما أنه يلزم وجود آلية لمتابعة تنفيذ القرار بعد اتخاذه وتقييم نتائجه أولاً بأول تلك أركان أربعة تحكم اتخاذ القرارات الإدارية حتى لا يتربط عليها إهدار المال والجهد والوقت وحتى تأتي سليمة وصحيحة في منهجها وفي مضمونها .

المحيطة بالقرار ... قضى حالة التأكد يكون مستوى المخاطر منعماً أو بالغ الضالة « خال من المخاطرة » وفي حالة عدم التأكد يكون مستوى المخاطرة أعلى ما يمكن ... وفي الحالة الوسط وهي حالة المخاطرة يمكن قياس مستوى الخطر هنا بعدة طرق وأساليب نتعرض لها في موضوع قادم ... سواء بالنسبة لتساوى الاحتمالات أو اختلافها .

٤ - وجود أسلوب لعملية اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه .

ـ نعم القرار تكون صلاحية اتخاذه منوطة بشخص محدد تقع عليه مسئولية موازنة للسلطة ومعادلة لها ولكن هذا لا يعنى أن يتم اتخاذ القرار بعيداً عن دراسة مختلف جوانبه المالية والفنية والسياسية ... إلخ وذلك من خلال اشتراك ومشاركة من جانب

من هذا الثالوث الذى يكاد أن يمسك بخناق الجميع بدرجات متفاوتة ولكن أصبح الجميع « فى الهم سواء » كذا يقولون .

وهى هذا السياق تحتل قضية الأمن الغذائى أهمية خاصة ذلك أنه لم يعد من الممكن أن تعتمد دولة من الدول على الخارج فى الحصول على النسبة الأكبر من متطلبات ومستلزمات غذائها لا سيما بالنسبة لضروريات الحياة وأصبح لزاماً أن تتخذ من السياسات والإجراءات ما يتلاءم مع طبيعة المشهد الجديد والذى من المتوقع أن يطول وأن يثبت أن مقولة «إن أمن الغذاء الرخيص قد ذهب إلى غير رجعة » مقولة صحيحة وها هو روبرت زوليك رئيس البنك الدولى يحذر من هذا الفلاء ومن نقص السلع الأساسية ويشهد بقرارات تخفيض وإلغاء الرسوم الجمركية والضرائب على بعض السلع الغذائية التى اتخذتها بعض الدول لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء .

كما أن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة والمعروفة بالقفاو هى الأخرى قد راحت تؤكد على خطورة أزمة نقص الغذاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية وأن المخزون العالمى من

الحبوب لم يعد يكفى إلا لفترة من ٨ إلى ٢٤ أسبوعاً فقط وهو أدنى مستوى وصل إليه هذا المخزون العالمى من الحبوب منذ الثمانينات .

وأشار تقرير القفاو إلى عدة عوامل ساهمت فى ذلك ، منها زيادة الطلب ونقص العرض والمضاربة فى السلع الغذائية وضعف الدولار .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقد حذر البنك الدولى أيضاً بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أنها سوف تواجه أزمة حقيقية فى المياه ستصل بنصيب الفرد إلى التراجع مما سيكون له عواقب خطيرة وقد تنشأ النزاعات حول المياه العابرة للحدود .

وإزاء ذلك كله فقد راحت كل دول تضع من السياسات والإجراءات وتتخذ من التدابير ما يتلائم مع طبيعة تلك الأزمة وهذه الهجمة وذلك المشهد فبعضها قام بتخفيض الجمارك وبعضها يحاول تثبيت الأسعار بالنسبة لبعض السلع الضرورية أو وضع حد أقصى لأسعار البعض الآخر كما يسمى كثير من الدول لا سيما التى لا تمتلك إمكانيات فى الزراعة إلى التوسع فى زراعة المحاصيل على أراضيها ... كما عملت

بعض الدول إلى زيادة الدخول سواء فى شكل زيادة فى الرواتب أو منح علاوات اجتماعية أو غيرها من الصور والأساليب .

وهناك عنصر آخر أرى أن المعادلة لا تستقيم بدون بل لعله أحد العناصر الفاعلة فى هذا الشأن وهو عنصر الإنتاجية وذلك للاعتبارات التالية :-

أولاً : أنه يعمل على زيادة المخرجات المنتجة باستخدام نفس الحجم من المدخلات وهذا يعنى بالنسبة للأراض الزراعية أن نحصل على كمية أكبر من ناتج الفدان أى الحصول على كمية أكبر من المحاصيل من نفس مساحة الأرض المزروعة ويعنى بالنسبة للعمالة أن نحصل على إنتاج أكبر عند نفس الحجم من العمالة وعند نفس الحد من الأجور .

ثانياً : إنه لا يمكن إغفال الأثر الإيجابى للحد من الضياع والفاقد فى كل مراحل العملية الإنتاجية وهى كل المنتجات ولدينا فى مصر حجم غير قليل من الفاقد فى المحاصيل الزراعية بسبب سوء التخزين وبأسباب أخرى تتعلق بالنقل والاستخدام كما أن لدينا فاقد كبيراً فى مياه الري والزراعة

صناعة التميز

■ هناك أفراد متميزون كما أن هناك شركات متميزة ومؤسسات متميزة وكذلك مجتمعات متميزة .

يقول البعض لقد كان أجدادنا متميزين وبنوا حضارة أنارت للعالمين دروب التقدم والنهضة ... لقد أبدعوا وشيدوا وسبقوا العالمين بل بعض أسرار علمهم لا تزال حتى الآن مستغلة بالنسبة للعلم الحديث رغم ما حققه من طفرات وقفزات ... أليس سر التحيط عند قدماء المصريين أحد الأغايز الكبرى التي يقف العلم عندها مستفسراً حتى الآن ؟ ونحن أحفادهم . ماذا جرى لنا وماذا جرى فينا ولماذا فقدنا صناعة التميز ؟ هل استفدنا من عبقرية المكان وعبقرية الأجداد أو الزمان على النحو الذي يحقق لنا الجدوى في التميز ؟ ويمضى القراء الأعزاء في طرح السؤال بصيغ مختلفة لكتهم في النهاية يتساءلون : ما سر صناعة التميز التي كانت قائمة عندنا ؟ وهل فقدناه وإلى الأبد أم أن الأمر خلاف ذلك ؟

أنه صحيح كذلك أن كثيراً من قضايا الإنتاجية لا تحتاج لتوفيرها إلى زمن طويل كما لا تحتاج في الحصول على عائدها إلى انتظار طويل .

خامساً : إن قضية الإنتاجية قضية مجتمعية يجب أن نتشارك حولها جميعاً وهي تحتاج إلى مزيد من الوعي لأهميتها ومزيد من الإيمان بضرورتها ولعب الإعلام بوسائله المختلفة دوراً محورياً في هذا الشأن ... كما أن منظمات المجتمع المدني لا بد أن تهتم بهذا الأمر إذا أردنا أن نوجد حلولاً موضوعية لمواجهة الخطر القائم والقادم بالنسبة للغلاء وبالنسبة للغذاء وبالنسبة للموارد الأساسية وعلى رأسها المياه .

أيها السادة إنها الإنتاجية التي يجب أن نفتش عنها في الوقت الذي يهدر في شوارعنا وفي الموارد التي تضيق في مصانعنا وفي سوء الاستخدام والإسراف والتبذير في كثير من ركوز التنمية ومركزاتها من مياه وطاقة وبشر وكل ذلك يستلزم نظرة كلية ورؤية مستقبلية تضع الأمور في نصابها وتفتح باب الأمل بالعمل والجدية .

ومياه الشرب لأسباب عديدة يستلزم الوقوف عندها ووضع السبيل والبرامج اللازمة لمواجهتها مما يعمل في النهاية على رفع الإنتاجية في جميع المجالات المرتبطة بتلك الموارد النادرة والثمينة .

ثالثاً : إنه لا يمكن ولا يستقيم النظر إلى زيادة الدخول في ضوء ارتفاع الأسعار دون أن نأخذ في الحسبان عنصر الإنتاجية لأن زيادة الأجور التي لا يقابلها زيادة في الإنتاجية سوف تصب مرة أخرى في تيار ارتفاع الأسعار وتظل عند نفس النقطة وأمام نفس المشكلة نعم ستزيد الأجور ولكن ستزيد الأسعار أيضاً وربما بمعدلات أكبر فكانك يا أبوزيد ما غزيت .

رابعاً : أن زيادة الإنتاجية هي المدخل الأساسي الذي يمكن في الأجل القصير أن يعطى عائداً سريعاً لأنه لن يستلزم توسعات واستثمارات كبيرة تعطى عائدها على الأجل المتوسط وعلى الأجل الطويل ... صحيح أن هناك بعض قضايا الإنتاجية قد تحتاج إلى وقت مثل رفع مهارات العاملين ورفع كفاءة الإدارة ورفع كفاءة النظم في مختلف الأنشطة وهي جميع قطاعات الاقتصاد الوطني إلا

والسؤال كما أراه أكبر من أن أقدم عنه الجواب ولكني فقط أحاول هنا أن أطرح رؤية قابلة للنقاش لا تدعى امتلاك الصواب أو الحقيقة فقط هي محاولة للسباحة في هذا المحيط .

دعنا عزيزي القارئ بداية نحرر محل النقاش أم محل النزاع كما يقول أهل القانون محل النقاش هنا هو «التمييز» هل امتلاكه ثم فقدناه ؟ وهل يمكن أن نسترده مرة أخرى ؟ ونضع هنا بعض الفروض بشأن محل النقاش : هل التمييز في أى حضارة أو تقدم يشمل جانبها المادى وجانبها الإنسانى أم أنه يقتصر فقط على الجانب المادى والتقنى أو التكنولوجى ؟

وأنا أفترض هنا أن التقدم والحضارة إنما ينطويان على البعدين معاً التكنولوجى والبعد الإنسانى ... وهذا هو الفرض أو على الأصح الافتراض الذى أناقش فى إطاره تلك القضية وأحملها عليه ... وحتى لا نسوق أحكاماً ينقصها الدليل فى هذه القضية فإن استقراء الواقع ومشاهدته يفصح عن أننا لسنا منتجين لصناعة

التكنولوجية بالقدر الذى يجعلنا ندعى تمييزاً فى هذا السبيل . قد تكون مستهلكين لها ولكن تحليل الأسباب الكامنة وراء ذلك يمكن أن يدلنا على أن المشكلة ليست فى عقولنا وقدراتنا ولكنها فى نظم التعليم عندنا وكذلك فى البحث العلمى ...

وظنى أن جوهر القضية هنا ليس فى غيبة الإدراك ولكن فى سبل التمويل التى لم تتجح فى أن تفك شفرتها حتى الآن مع أن علاجها ممكن ولكن شيئاً يقيد خطانا فى هذا السبيل علينا أن نواجهه . أما البعد الآخر فى قضية التمييز أو التقدم والحضارة وهو البعد الإنسانى أو دعنا نطلق عليه الضمير والثقافة ... فإنه - وهذا افتراض - ربما لم يقب بعد أو يمت ولكنه فى حاجة إلى رعاية وعناية يكون محورها وموضعها الناس أو الثروة البشرية التى تحتاج فى هذا الصدد إلى صيانة حقوقها فى الحرية والحياة والحرص على أن تكون النظم الإدارية والقانونية فى خدمتها وليست هى فى

خدمة هذه النظم .

وإذا كانت قضية التمييز التكنولوجية تتعلق بنظم التعليم لإعداد الموارد البشرية المؤهلة فى هذا الصدد ... وإذا كانت قضية البعد الإنسانى فى صناعة التمييز تتعلق بالرعاية والعناية بحريات وحقوق الأفراد وثقافتهم ... فإن القضية فى شقيها تصبح قضية التنمية البشرية فى بعدها وهذا سر التمييز فى النهاية ... إنه الإنسان ... ولقد أهملنا هذه الصناعة فى فترات كثيرة حتى تاريخنا وإذا أردنا أن نعيد سيرتنا الأولى فى التوير والتقدم فعلينا أن نعد لنضع تلك القضية فى مكانها الصحيح وفى مقدمة أولوياتنا ... وهذا يحتاج منا إلى أجندة مختلفة ، كما يحتاج إلى جهد وبرنامج قومى يكون موضوعه الناس حتى لا تذهب أصواتهم إلى حيث لا نريد ولا نرغب ... وحتى نستطيع بهم - وهذا هو الأهم - أن نحقق النهضة والتقدم ونشارك فى صنع الحضارة .

* * *

الجات كشفت المستور

خفايا فى ملف الجات تتكشف

أهم الملامح الرئيسية لاتفاق الدعم والرسوم التعويضية فى جولة أوروغواي
نبذة تاريخية عن الجات

آثار تطبيق أهم اتفاقات جولة أوروغواي على الاقتصاد المصرى
أهم الملامح الرئيسية لاتفاق مكافحة الإغراق فى جولة أوروغواي

٢

رأس المال أو حتى ضمان القروض لأى مشروع إنتاجى كما جدد أيضاً فى شكل تنازل الحكومة عن إيراداتها لمشروع أو إنتاج مثل الإعفاءات الضريبية أو الحوافز المالية، وكذلك فى شكل تقديم الخدمات المختلفة لمثل هذه المشروعات بدون مقابل ولا يدخل فى ذلك خدمات البنية الأساسية كما جدد أيضاً فى شكل استفادة هذه المشروعات من الأنشطة السابق شرحها .

— حدد الاتفاق أيضاً أن يكون تعريف الدعم مرتبطاً بأن يكون الدعم مستهدفاً لإفادة سلعة معينة أو مشروع معين وليس مجرد

ولهذه الأسباب تم التفاوض والتوصل إلى نص جديد روعيت فيه التجارب التى مرت بها الدول خلال السنوات الماضية .

— من المعروف أن المادة ١٦ الخاصة بالدعم فى الجات لا تحظر إعطاء الدعم للإنتاج باعتباره إحدى الوسائل المشروعة من الدول لتشجيع الإنتاج إلا أن هذه المادة تمنع وتسمى لمعاقبة الدعم إذا أدى إلى الإخلال بتجارة الدول الأخرى .

— حدد الاتفاق الجديد تفسيراً واضحاً لمفهوم الدعم بأنه نقل الأموال من الحكومة فى شكل منح أو قروض أو مساهمة فى

استكمالاً لما سبق نشره فى العدد السابق
أهم الملامح الرئيسية لاتفاق الدعم والرسوم التعويضية
فى جولة أوروغواي .

■ على الرغم من وجود هاتين المادتين (٦ ، ١٦) من اتفاقية الجات ، والاتفاق الذى صدر عن جولة طوكيو حول تفسير هاتين المادتين فإن الخلافات والصروب التجارية التى نشأت من عدم الاتفاق على تفسير هاتين المادتين قد أدت إلى الخلل الشديد فى التجارة الدولية وخاصة فى مجال السلع الزراعية كما صدرت أحكام مختلفة فى عدد من القضايا فى الجات لم يتم تنفيذها ..

وجود تمويل حكومي تطبقه الدولة بشكل عام لعدد كبير من المشروعات المختلفة .

- قسم الاتفاق الدعم إلى ثلاثة أنواع وحدد لكل نوع منه الأجزاء المقابل له من جانب الدول التي قد تتضرر منه .

الأول : الدعم المحظور :

وهذا الدعم الذى يعطى مرتبطاً بالأداء التصديرى أو الذى يعطى لتفضيل استخدام السلعة المحلية على السلعة المستوردة .

الثانى : الدعم القابل لاتخاذ

إجراء مقابل :

والقصود به الدعم الذى يؤدي إلى الإضرار بإنتاج أو صناعة دولة أخرى أو أن يؤدي للإخلال بمزايا أخرى حصلت عليها دولة من امتيازات الجات أو ما يطلق عليه التحيز الخطير وهو بشكل عام قد يؤدي إلى التأثير على نصيب الدولة فى التجارة الدولية فى سوق دولة ثالثة غير الدولتين المصدرة والمستوردة للسلعة محل الخلاف .

والثالث : الدعم المسموح

به أو غير القابل لاتخاذ إجراء معين :

ويدخل فيه الدعم المتاح للجميع أو الدعم الذى تعطيه دولة بفرض المعاونة فى البحوث والدراسات العملية .. وقد حدد الاتفاق عدداً من المعايير لتحديد هذا النوع من الدعم بحيث لا يتم التحايل عليه من أى دولة بحيث يؤدي فى النهاية إلى الإخلال بتجارة الدول الأخرى .

هذا وقد اختلف العلاج المحدد لكل دولة لمواجهة مثل هذه الأنواع من الدعم وذلك بعد اللجوء إلى نظام فض المنازعات فى النوع الأول وهو الدعم المحظور فإن العلاج هو قيام الدولة الداعمة بإزالة برنامج الدعم لأنها دون أن تضطر الدولة الشاكية لإثبات وجود ضرر لحق بصناعتها ، وفى النوع الثانى يسمح للدولة المتضررة من اتخاذ الإجراء المقابل وهو فرض رسوم تعويضية تعادل مقدار الدعم الممنوح بعد إثبات وجود ضرر لصناعاتها

أما النوع الثالث فلا يتم اتخاذ إجراء مقابل له ولكن بعد أن يتم إثبات أنه من أنواع الدعم المسموح به .

الرسوم التعويضية :

لتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات للدول الأعضاء فى الجات أو فى منظمة التجارة الدولية الجديدة تم وضع ضوابط عديدة على الدول التى يسمح لها بفرض الرسوم التعويضية وذلك حتى لا يتم استخدام سلاح الرسوم التعويضية كأداة عوقبة للتجارة الدولية ... ويشمل ذلك المسائل المتعلقة بالإجراءات الواجب اتخاذها قبل فرض وتحديد قيمة الرسوم التعويضية ويشمل ذلك .

١ - التحقيق وإجراءاته :
الدعم الضرر العلاقة
السببية - تعريف
الصناعة المحلية - مقدار
الدعم ووجوده - إنهاء
التحقيق .

٢ - التدليل والبراهين .
المعلومات المطلوبة -
إخطار المصندين -

المعلومات السرية - إعطاء الفرصة للأطراف لتقديم دفاعهم .

- ٣ - حساب مقدار الدعم .
- ٤ - تحديد الضرر أو التهديد بحدوث الضرر .
- ٥ - تحديد الصناعة المحلية .
- ٦ - الإجراءات النهائية .
- ٧ - التمهيد السعري .
- ٨ - فرض وتحصيل الرسوم .
- ٩ - فرض الرسوم ومدة التمهيد السعري .
- ١٠ - مدة فرض الرسوم ومدة التمهيد السعري .
- ١١ - النشر العلني خلال إجراءات التحقيق .
- ١٢ - مراجعة إجراءات فرض الرسوم .

المعاملة الخاصة بالدول النامية :

تجدر الإشارة في البداية إلى أن الدول المتقدمة لم ترغب في بداية مفاوضات أوروبا-وآي أن تكون هناك تفرقة في تقبل الالتزام بضوابط عدم منح الدعم بين الدول المتقدمة والنامية وعندما أصرت الدول النامية على ضرورة وجود هذه

التفرقة رأت أن الدول النامية ليست كلها في قدم المساواة فهناك دول مثل هونج كونج أو سنغافورة أو كوريا لديها من الدخل ما يسمح لها بإعطاء الدعم بالدرجة التي تعطيها الدول المتقدمة الأخرى .

ولهذا فقد تم الحصول على نص خاص لصالح مصر بناءً على موقف الوفد المصري وحده منذ عام ١٩٨٨ وحتى ١٩٩١ جاء في المادة ٢٧ من الاتفاق .

١ - أن الدول النامية - الدول الأقل نمواً بالإضافة إلى الدول الواردة في الملحق رقم ٧ من بينها مصر وهي التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار - يسمح لها بعدم الالتزام بضوابط الدعم المحظور والخاص بدعم التصدير .

٢ - أن الدول النامية يسمح لها بعدم الالتزام بضوابط الدعم المحظور والخاص بدعم مكونات الإنتاج المحلية... وقد جاء ذلك بناءً على موقف من البرازيل في عام ١٩٩٢ .

٢ - أنه لا يطبق على الدول النامية العلاج الخاص بإزالة برامج الدعم النوع الأول وإنما يسرى عليها العلاج الخاص بالتنوع الثنائي وهو فرض الرسوم التمييزية بعد إثبات وجود ضرر للصناعة المحلية في الدول المتقدمة .

٤ - أنه لا يطبق على الدول النامية العلاج الخاص بإزالة برامج الدعم ، النوع الأول ، وإنما يسرى عليها العلاج الخاص بالتنوع الثنائي وهو فرض الرسوم التمييزية بعد إثبات وجود ضرر للصناعة المحلية في الدول المتقدمة .

٥ - أما بالنسبة لباقي الدول النامية فقد وفق على استثنائها من الضوابط على مدى ٨ سنوات أو أقل .

نبذة تاريخية من الجات .
وقعت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات ٢٣ دولة في ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ وبدأت سريلانكا في أول

يناير ١٩٤٨ وتضمنت أحكاماً خاصة بإقامة التوازن بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية حيث وضعت التزامات وحقوق للأطراف المتعاقدة خاصة بتحرير التجارة الدولية .
وأهم أحكام الاتفاقية بإيجاز شديد :

- شرط الدولة الأكثر رعاية ... الذى يرتب حقوقاً لكافة الأطراف المتعاقدة بالاتفاق بالتطبيق الفوري لأية ميزة أو تنازل جمركى تقدمه إحدى الدول لأى طرف آخر .

المعاملة الوطنية :

وذلك بالالتزام بعدم التفرقة فى المعاملة بين السلع الوطنية والمستوردة - بعد سداد الرسوم الجمركية بحيث تتمتع السلعة المستوردة من حيث القوانين والقواعد وفرض الضرائب والرسوم بنفس معاملة السلع الوطنية .

وحدث تطور تاريخى هام لاتفاقية الجات فى الستينات عندما دعت الدول النامية إلى عقد المؤتمر الدولى للتجارة والتنمية الذى ربط

بين موضوعى التجارة بالتنمية ومن بين النتائج لطرح هذه الفكرة إضافة الفصل الرابع لاتفاقية الجات بعنوان التجارة والتنمية كما أسفرت جولة مفاوضات طوكيو عن اتفاقية الإطار وتتضمن قاعدة التمكين ويمقتضاها تتمكن الدول النامية من الحصول على مزايا لا يتم تعميمها على باقى الدول الأعضاء فى الجات ، كما تسمح من ناحية أخرى تبادل المزايا فيما بينها دون تعميمها أيضاً .

فكرة اتفاقية الجات

يعتبر الهدف الأساسى من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات تمكين الدول العضو من النفاذ إلى الأسواق لباقى الدول أعضاء الاتفاقية وذلك بما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة من الإنتاج المحلى وبين تدقيق واستقرار التجارة الدولية .

ولتحقيق هذا الهدف تقوم فكرة اتفاقية الجات على التزام الأطراف المتعاقدة فيها بنوعين من الالتزامات :-
الأول : التزامات عامة

بالمبادئ العامة للاتفاقية والتى تطبق على كافة الأطراف المتعاقدة - عدا بعض المرونة الممنوحة للدول النامية وهذه الالتزامات تمثل المبادئ العامة للاتفاقية وهى الدولة الأولى بالدعم والمعاملة الوطنية وعدم اللجوء إلى قيود كمية إلا ما نصت عليه الاستثناءات المحددة بالاتفاقية ... إلخ .

والأصل أن الدولة لا تقبل عضويتها كاملة فى الاتفاقية إلا بعد أن تتأكد باقى الأطراف المتعاقدة بها من أن الدولة طالبة العضوية تطبق هذه المبادئ فى سياستها التجارية مع الالتزام باستمرار هذه السياسة ... ويتم ذلك فى خلال مجموعة عمل بين الدول الأعضاء لبحث طلب العضوية الجديدة وهذا يفسر تأخر البت فى العضوية لسنوات عديدة .

الثانى : التزامات محددة ويقصد بها قيام الدولة بتثبيت كل أو بعض بنود تعريفاتها الجمركية إلى حدود مقبولة من باقى الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية بحيث لا يتم تغيير هذا الربط ، التثبيت

إلا بعد الرجوع إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى وتمويض المتضررين منهم بهذا التغير وذلك وفقاً لنصوص الاتفاقية.

ويطلق على هذا الالتزام الالتزامات المحددة لأنها تختلف من دولة لأخرى ومحددة حيث إنها ترقق بيروتوكول انضمام كل دولة إلى الاتفاقية .

ومن الأهمية الإشارة إلى أن الالتزامات المحددة يتم الاتفاق عليها بين الطرف الجديد الذى يرغب فى الانضمام إلى الاتفاقية وباقى الأطراف الأخرى عند الانضمام لأول مرة وتهدف جولات - المفاوضات المتتالية فى إطار الجات إلى تحين فرص النفاذ إلى الأسواق عن طريق التفاوض لتعديل الالتزامات المحددة فى اتجاه التخفيض الجمركى أو إزالة القيود غير الجمركية .

جولات مفاوضات الجات

تعتبر اتفاقية الجات هى المحفل الدولى المعنى بشئون المفاوضات التجارية متعددة الأطراف بالإضافة إلى أنها مجموعة القواعد الدولية

التي تحكم النظام التجارى الدولى كما أنها «محكمة» تسوية المنازعات التجارية بين الأطراف المتعاقدة فيها .

وفى مجال المفاوضات التجارية فقد عقدت الجات منذ إنشائها ٧ جولات للمفاوضات كانت نتائجها تدعيم وتقوية الالتزامات العامة وتحسين وزيادة الالتزامات المحددة الأطراف المتعاقدة ... وتعتبر جولة مفاوضات أورجواى الحالية الجولة الثامنة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف .

«ملحق رقم (١) - نتائج جولة طوكيو السابقة .

جولة أورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف .

عقد اجتماع الأطراف المتعاقدة الذى يعتبر بمثابة الجمعية العمومية للجات على المستوى الوزارى فى بونتا ديلست أورجواى فى سبتمبر ١٩٨٦ حيث صدر الإعلان الوزارى لبدء هذه الجولة فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف حيث حدد هذا الإعلان المبادئ العامة التالية :

١ - أن تجرى المفاوضات

بأسلوب واضح شفاف لكافة الأطراف بما يتفق مع الأهداف والالتزامات المتفق عليها فى الإعلان ومع مبادئ الاتفاقية العامة .

٢ - ألا تتوقع الدول المتقدمة المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالالتزامات التى تقدمها فى المفاوضات التجارية لتخفيض أو إزالة القيود التعريفية أمام تجارة الدول النامية أو أسواق الدول المتقدمة .

٣ - عدم مطالبة الدول النامية خلال المفاوضات بتقديم التزامات لا تتفق مع احتياجاتها التنموية والمالية والتجارية .

٤ - التمسك بعدم فرض قيود جديدة خلال المفاوضات مع إلغاء المفروض منها على مراحل وفى فترة زمنية لا يزيد أجلها تاريخ انتهاء المفاوضات مع مراقبة تنفيذ هذه التعهدات ويتكون الإعلان الوزارى الصادر فى بونتا ديلست من جزئين .

الجزء الأول :

ويتعلق بالمفاوضات حول
تجارة السلع حيث تهدف
المفاوضات فى هذا المجال
إلى ما يلى :

- تحقيق المزيد من توسيع
وتحرير التجارة الدولية
لصالح كافة الدول وخاصة
الدول النامية والأقل نمواً
بما فى ذلك تحسين فرص
دخول الأسواق عن طريق
إزالة وتخفيض التعريفات
الجمركية وكذا القيود
الكمية والإجراءات
والموائق الأخرى غير
التعريفية .

- تقوية دور الجات وتحسين
النظام التجارى متعدد
الأطراف القائم على
مبادئ وقواعد الجات
والتوصل إلى تغطية أوسع
للتجارة الدولية فى ظل
نظام متعدد الأطراف
وقابل للتطبيق .

- زيادة تجاوب نظام الجات
للمناخ الاقتصادى الدولى
المتطور من خلال تسهيل
خطط الإصلاح الهيكلى
مع تدعيم الجات
بالمنظمات الدولية المعنية .
- تقديم المساعدة على
المستوى لترقى لتقوية

العلاقة بين السياسة
التجارية وغيرها من
السياسات الاقتصادية
التي تؤثر على عملية النمو
والتنمية .

ولتحقيق هذه الأهداف
تمت المفاوضات فى خلال ١٤
مجموعة للتفاوض وفقاً
للموضوعات التالية :-

التعريفات الجمركية -
القيود غير التعريفية -
المنتجات المدارية - منتجات
المصادر الطبيعية -
المنسوجات والملابس -
الزراعة - مواد الجات نظام
الوقاية - الاتفاقات
والترتيبات الناتجة عن جولة
طوكيو الدعم والإجراءات
التميضية - تسوية المنازعات
- الجوانب التجارية المرتبطة
بحقوق الملكية الفكرية -
الجوانب التجارية لإجراءات
الاستثمار نظام عمل الجات .

الجزء الثانى :

ويتعلق بالمفاوضات حول
تجارة الخدمات حيث حدد
هدف المفاوضات فى وضع
اتفاقية متعددة الأطراف
تتضمن قواعد التجارة
الدولية فى الخدمات بما
يسمح بزيادة التجارة الدولية

فيها ويزيد من مساهمة
نصيب الدول النامية من هذه
التجارة .

وتختلف جولة أورجواى
عما سبقها من جولات أخرى
للمفاوضات فى إطار الجات
فى نقاط عديدة أهمها :-

- تعتبر أكبر الجولات من
حيث الدول المشاركة حيث
بدأت بـ ٩٧ دولة وانتهت بـ
١١٧ دولة منها ٨٧ دولة
نامية وهى أول جولة
للمفاوضات متعددة
الأطراف التى تشارك فيها
الدول النامية .

- إعادة النظر فى مواد
الجات بهدف تعديلها أو
تفسيرها مع مراجعة عدد
من اتفاقيات الجولة
السابقة جولة طوكيو .

- إدراج الموضوعات الجديدة
وهى التجارة فى الخدمات
والملكية الفكرية
والاستثمار .

- أن نتائج الجولة أما تقبل
ككل أو ترفض ككل .

**آثار تطبيق أهم اتفاقات جولة
أورجواى على الاقتصاد المصرى .**

انتهت لجان المفاوضات
التي تمت فى إطار جولة
أورجواى إلى ٢٨ اتفاقاً وعدداً

من القرارات والإعلانات
الوزارية ومذكرات التفاهم
تهدف هي مجموعها إلى
تنظيم التجارة الدولية مع
مطلع القرن الجديد وإنشاء
المنطقة العالمية للتجارة ، التي
ستتولى إدارة وتنظيم هذه
الاتفاقات بما فيها اتفاقية
الجات الحالية ومن الأهمية
الإشارة إلى أن الاتفاقات
الجديدة لا تلزم الدول
خاصة النامية - بالتحرير
الكامل للتجارة حيث أخذت
بمبدأ التحرير التدريجي وبما
لا يتعارض مع خطط التنمية
الاقتصادية التي تنتهجها
الدول النامية .

إلا أنه من الأهمية تأكيد
أن مجموعة الاتفاقات
الجديدة تشكل تحدياً يفرض
على الصناعة والخدمات
المصرية للارتفاع إلى مستوى
المنافسة في كافة الأسواق
الوطنية والإقليمية والدولية ،
وفيما يلي تحليل موجز
للاتجاهات الإيجابية
والمصاعب التي قد تقابلها في
مراحل التطبيق خاصة الأولى
منها بالنسبة لمصر .

أولاً : في مجال تجارة السلع :
(١) التزمت مصر في مجال

الزراعة والمنسوجات -
وفقاً للاتفاقيتين في
هذين المجالين -
بتخفيض وتثبيت للفتات
الجمركية مع استخدام
المرونة الممنوحة للدول
النامية - كما تم استثناء
بعض المنتجات ذات
الحساسية في مجال
الزراعة بالنسبة لمصر
ومن بينها الدواجن
والزيوت حيث تم رفع
جماركها بعد إزالة
الحظر ، كما أننا لم
نلتزم بتخفيضات معظم
السلع الصناعية بل
أعطينا المرونة مع الحق
في زيادتها بحوالى ١٠٪
عن التعريف الحالية إذا
احتاج إصلاح هيكل
التعريف الجمركية إلى
ذلك .

(٢) يترتب على الالتزام
السابق الحق للسلع
المصرية إلى أسواق
الدول المتقدمة بعد إزالة
الكثير من الحواجز
والتخفيض الجمركي
الذي بلغ نحو ٣٣ ٪
وينسب أقل بالنسبة
لصادراتنا إلى الدول

النامية الأخرى ، كما
تعطى الاتفاقات الحق
في دخولنا إلى
التجمعات الإقليمية ولا
تسحب المزايا المتبادلة
فيها على باقى الأعضاء .
(٣) يترتب على تقوية نظام
الجات وفقاً لما تم
التوصل إليه في
الاتفاقات الجديدة
لمكافحة الدعم والإغراق
والوقاية وغيرها من
الممارسات غير المعادلة
التي تقوم بها الدول
الكبرى في أسواق الدول
النامية .

ثانياً : في مجال الخدمات :

(١) قدمت مصر التزامات
محددة في عدد من
القطاعات الخدمية التي
تتناسب مع قدرتها
التنافسية أو التي تم
تحريرها بالفعل وفقاً
للضوابط والقوانين
والقواعد التي تحكم
أنشطة هذه القطاعات
وقد تم إعداد هذه
الالتزامات والتنسيق مع
هذه القطاعات وهي
الخدمات المالية (بنوك -
تأمين - سوق المال)

والسياحة و التشييد
والبناء - النقل البحري .
(٢) راعت التزاماتنا وفقاً
للشروط التى تم تدوينها
فى جداول الالتزامات
أن تكون متمشية مع
القوانين والقواعد
المصرية التى تحكم
تجارة الخدمات دون
تحمل أعباء التزامات
إضافية ، ومن أهداف
التزاماتنا أيضاً تشجيع
الاستثمارات الأجنبية
فى هذه المجالات من
خلال السماح بإنشاء
الشركات المشترية وفقاً
لأحكام قانون الاستثمار .
(٣) يترتب على الالتزامات
التي قدمناها دخولنا فى
الاتفاق الدولى الجديد
لتجارة الخدمات الذى
يعطينا الحق فى النفاذ
إلى أسواق الدول
الأخرى فى القطاعات
الخدمية المصرية التى
بلغت مرحلة متقدمة
من القدرة على المنافسة
ومن بينها المهنيون
المصريون والأخصائيون
والمشروعات الخدمية
ذات الكثافة العالية فى

تشغيل هؤلاء المهنيين
كالخدمات التعليمية
والصحية والتي مارس
بعضها فعلاً نشاط
خارجى فى الدول
المجاورة أو فى الدول
المتقدمة كالبنوك
المصرية . كما أن قطاع
الإنشاءات يمكن أن
يمارس نشاطاً فى
الأسواق الخارجية
الخبرة السابقة لهذا
القطاع خاصة فى
الأسواق العربية
والإفريقية .
(٤) كما يستتبع اتفاق
الخدمات لمصر الحصول
على التكنولوجيا
الجديدة والوصول إلى
قنوات الاتصال ومراكز
المعلومات المتعلقة
بأنشطة وتجارة
الخدمات فى الدول
المختلفة والاستفادة من
تجارب تلك الدول من
حيث القدرة على
الاطلاع على كافة النظم
والقواعد التى تطبقها
الدول الأخرى .
ثالثاً : فى مجال الملكية الفكرية

من المؤكد أن هناك
التزامات إضافية تتضمنها
تلك الاتفاقية أعلى من
التشريعات الوطنية أو الواردة
فى الاتفاقات القائمة حالياً ،
ومقابل ذلك فإن هناك مزايا
إضافية أو مرنة تأخذ فى
الاعتبار قدرات الدول النامية
أو فى حالة مصر يجب
الإشارة إلى ما يلى :-

١ - يؤدى رفع مستوى
الحماية ووضع الوسائل
التي تكفل الحصول على
حقوق الملكية الفكرية فى
المجالات التى تنتهجها
مصر كالأعمال الأدبية ،
والفنية المسموعة
والمرئية إلى تحقيق مزايا
إضافية لمصر ، حيث
يحبسب وضع التنظيم
الذى يكفل لنا حصولنا
على تلك الحقوق فى
ضوء الاتفاق الجديد .

٢ - يعطى الاتفاق فترة
انتقالية ما بين ٥ سنوات
و ١٠ سنوات من بدء
سريانه ويجب العمل
لإتاحة الفرصة لمواصلة
ظروفنا خلال تلك
الفترة الانتقالية

خاصة فى الموضوعات التى تشكل عبئاً إضافياً جديداً فى مجال الاختراعات الكيميائية . والغذائية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلانية حيث يترتب على الاتفاق التزام مصر بتوفير براءة الاختراع على أساس المنتج .

٣ - تعطى الاتفاقية الحق للدول النامية فى تطبيق نظام الترخيص ، الإجبارى إذا ما تعسف صاحب البراءة فى استخدام الحقوق المخولة له أو مارس إجراءات غير مناحية .

٤ - من حقنا أيضاً وفقاً للاتفاقية فرض نظام ضبط أسعار الدواء لحماية الصحة العامة .

أهم الملامح الرئيسية لاتفاق مكافحة الإغراق فى جولة أوروغواى .

- تعطى المادة ٦ « من الجات الحق لأى دولة فى فرض رسوم مكافحة الإغراق إذا ما تبين لها أن السلعة

المستوردة قد دخلت لديها بأسعار تقل عن الأسعار العادية NORMAL VALUE كما حددت هذه المادة ذلك بأن تكون السلعة قد تم بيعها بسعر يقل عن سعر بيعها فى سوق الدول المصدرة أو يقل سعر بيعها فى سوق دولة أخرى أو يقل عن سعر تكلفتها .

- حددت المادة ٦ « أيضاً بأنه لا يمكن فرض هذه الرسوم إلا إذا أدت الواردات من السلعة المفرقة أى إلحاق ضرر بالصناعة المحلية ، أو التهديد بإلحاق الضرر أو إلى تأخير إقامة صناعة ما كان يمكن أن تقوم لولا وجود السلعة المفرقة .

- على الرغم من أن هذه المادة قد تم تفسيرها من خلال اتفاق صدر على أثر مفاوضات طوكيو إلا أن الخلافات بين الدول قد استمرت ، حيث لجأت الدول التى استخدمت سلاح ، «مكافحة الإغراق» التفسيرات المختلفة النصوص لكى تبرهن على وجود الإغراق فى السلع

المصدرة إليها وبالتالى كمبرر لفرض الرسوم وبالتالى الحد من الاستيراد .

- وقد كان موضوع الإغراق ومكافحة الإغراق من أكثر الموضوعات صعوبة فى المفاوضات حيث حاولت الدول التى تستخدم هذا السلاح إلى توسيع نطاق استخدامه بينما حاولت الدول المشهورة بالبيع بأسعار إغراق مثل اليابان وكوريا وهونج كونج وسنغافورة إلى تحديد المفاهيم والنصوص حتى لا يساء استغلالها .

- فتشير المادة (٢) إلى تحديد مفهوم الإغراق وظروفه وعقد المقارنة بين سعر التصدير والأسعار العادية .

- كما تشير المادتان (٣) إلى تحديد الضرر الذى يجب أن يتم على أساس دليل مبنى على أسس موضوعية ، وأن يكون الضرر بسبب الواردات من السلعة المفرقة .

- وتشير المادة (٤) إلى

تحديد دقيق لكلمة الصناعة المحلية ومن يمثلها في إقامة شكوى الإغراق .

- كما تشير المادتان (٥) ، (٦) لموضوع التقصى أو التحقيق والخطوات التي يجب على سلطات الدولة المستوردة اتباعها بعد أن تتلقى الشكوى من الصناعة المحلية ، وكذلك واجبات أجهزة التقصى فى تحرى الدقة فى الحصول على المعلومات وإتاحة الفرصة للأطراف المعنية من المستوردين والمصدرين فى الدفاع عن مصالحهم ، وأنواع الأدلة المستخدمة والمطلوبة للتحقيق ، وغيرها من الأمور المتعلقة بإجراءات التحقيق .

- أما المادة (٧) فتشير إلى فرض الرسوم بصفة مؤقتة والمادة (٨) إلى التعمد السعري ويعنى قيام المصدر الأجنبى بالتعمد بيع السلعة بالأسعار العادية حتى يمكن أن

يتفادى التعرض لفرض الرسوم عليها والمادة (٩) لفرض وتحصيل الرسوم والمادة (١١) إلى المدة الزمنية التى تفرض فيها الرسوم أو الاحتفاظ بالتعهد السعري .

- أما المادة (١٢) فلها أهمية خاصة حيث تحدد الالتزام بنشر كل ما يخص التحقيق (فيما عدا بعض المعلومات السرية) والمادة (١٣) فتشير إلى إقامة محكمة خاصة أو تحديد جهة قضائية للنظر فى النزاع الذى قد ينشأ بين المصدر الأجنبى وجهات التحقيق .

المعاملة الخاصة للدول النامية
- لا توجد معاملة خاصة للدول النامية فى هذا الاتفاق ، إلا أن هناك المادة (١٥) التى تشير بشكل عام ودون التزام قانونى إلى ضرورة مراعاة الدول المتقدمة لظروف الدول النامية قبل فرض رسوم مكافحة الإغراق عليها .

وبالنسبة لمصر
كان موقفنا دائماً يعتمد على أننا دولة مصدرة وقد تتعرض صادراتنا لرسوم مكافحة الإغراق وفى نفس الوقت فنحن دولة مستوردة أزالنا الكثير من القيود على الاستيراد ومن حق صناعاتنا الحصول على حقها المشروع فى الحماية من الواردات التى ترد بأسعار إغراق ولهذا فإن تحسين النصوص والقواعد دائماً يجب النظر إليه من الزاويتين .

هذا بالإضافة إلى أن الفقرة ٨ من المادة (٥) التى تقيدها باعتبارنا دولة صغيرة الحجم فى التصدير حيث تشير الفقرة إلى قيام الدول بإنهاء التحقيق فوراً إذا كان هامش الإغراق لا يزيد على ٢٪ من سعر السلعة المصدرة ، أو أن يكون نصيب الصادرات ٣٪ من إجمالى واردات الدولة المستوردة متفردة أو مجموع صادرات الدول ٧٪ .
نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٩٤/٦/٢٠
تحت عنوان حكايات اقتصادية

أهم المصطلحات المستخدمة في التجارة الدولية

■ شروط التعاقد ■ SHIPPING CLASES

Cost & Freight	C & F	قيمة البضاعة + التولون
Cost Insurance, Freight	CIF	قيمة البضاعة + التولون + التأمين
Franco	FOO	القيمة تسليم محل المشتري
Free Alongside Ship	F A S	القيمة تسليم بجانب السفينة
Free on Board	F O B	القيمة تسليم ظهر السفينة
	L O C O	القيمة تسليم محل البائع
Free Post Office	E P O	القيمة + مصاريف الشحن بالبريد
Free on Rail	F O R	القيمة + مصاريف الشحن بالقطار
Free on Truck	F O T	تسليم البضاعة محملة على لوريات
Free in Stowage	F. I. S.	تسليم داخل المركب عند الشحن
Free out Stowage	F. O. S.	تسليم خارج المركب عند التفريغ
Free in out Stowage	F.I.O.S.	تسليم داخل وخارج المركب عند التفريغ

■ المستندات ■ DOCUMENTS

Bill of Exchange - Draft - Tirage	B E	سحب
Bill of Lading	B L	بوليصة شحن بحرى
Air Way Bill	A. W. B.	بوليصة شحن جوى
Bill of Sale	B. S.	قائمة بيع
Bill of Parcels. Bill Payable	B. P	بوليصة طرود أو كمبيالة للدفع
Shipping Note / advice	S / N	إخطار شحن
Documents against Acceptance	D / A	المستندات مقابل التوقيع بالقبول
Documents against Payment	D / P	مستندات مقابل الدفع

■ طرق الدفع ■ METHODS OF PAYMENT

Cash On Delivery	C. O. D.	التسليم مقابل الدفع
Documentary Credit	D. C.	اعتماد مستندى
Letter of Credit	L / C	خطاب اعتماد
Mail Transfer	M / T	تحويل بريدى

Postal Order	P. O.	أمر (إذن) بريدى
Telegraphic Transfer	T. T.	تحويل برقى .
At sight	A. S.	بالاطلاع
Demand (sight) Draft	D	سحب بالاطلاع
On Demand	O D	تحت الطلب


■ PACKING & TRANSPORT

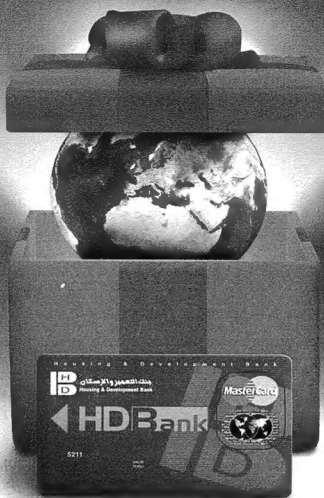
■ التعبئة والنقل

Fair Average Quality	F A Q	متوسط النوع
Cases	C / S	صناديق
Railway	R Y.	السكة الحديد
Steam Ship	S. S.	سفينة تجارية
Motor Ship	M. S.	سفينة آلية
Weight	W T.	وزن
Net Weight	NT. WT.	وزن صافى

■ INSURANCE

■ التأمين

Free of Particular Average	E P A	ومعناه أن يدفع التأمين فى هذه الحالة عند فقدان البضاعة بأكملها أو أى جزء منها كغرق السفينة مثلاً أو احتراقها .
With Particular Average	W P A	فى هذه الحالة تدفع شركة التأمين قيمة كل جزء من البضاعة يفقد عند الشحن أو التفريغ أو التصادم ... إلخ طوال مدة التأمين .
Free of Capture & Seizure	F.C. & S.	ومعناه ألا يشمل التأمين فى هذه الحالة تغطية مصادر البضاعة أو الاستيلاء عليها كما يحدث أثناء الحروب .
Strikes Riots & Civil Commotion	S.R. C.C.	ويشمل التأمين الأخطار الناشئة عن الاضطرابات الشغب والاضطرابات الأهلية .
 BIBLIOTHECA ALEXANDRINA مكتبة الإسكندرية	F.I.O.S	مصاريف الشحن والتفريغ على حساب صاحب الشأن . (فينوس) ...



اللى بينا .. مشترياتك .. بطاقات عالمية سهلناها

- ① إمكانية السحب من الحساب الجارى أو التوفير أو حساب تحويل المرتبات داخل مصر أو خارجها .
- ② ٢٤ مليون ماكينة حول العالم للسحب النقدي والمشتريات بأي عملة .

بطاقة HDBank MasterCard
رصيدى حول العالم

19995

بنك الإسكان
اللى بينا كبير

www.hdb-egy.com

H o u s i n g & D e v e l o p m e n t B a n k

رأس المال
المصدر والدفوع
١٩٨ مليون دولار أمريكي



رأس المال
المرخص به
٥٠٠ مليون دولار أمريكي

بنك فيصل الإسلامي المصري

شركة مساهمة مصرية

مؤشرات نتائج البنك عن الربع الأول من عام ٢٠٠٨ م

معدل النمو	٢٠٠٧/٣/٣١ م	٢٠٠٨/٣/٣١ م	البيان
%	مليون جم	مليون جم	• حجم الأعمال
١٥,٤١	١٩٨٣٧	٢٢٨٩٣	• إجمالي الأصول
١٥,٣٩	١٩٦١٠	٢٢٦٢٨	• الحسابات الجارية والأوعية الادخارية
١٦,٣٢	١٧٨٢٢	٢٠٧٢٠	• إجمالي أرصدة التوظيف والاستثمار
١٦,٨٥	١٨٥٩٤	٢١٧٢٨	• الأصول السائلة
٢٣,٣١	١٢٢١	١٥١٨	• الموارد الذاتية (المخصصات + حقوق المساهمين)
٢٨,٦٠	١٦٨٩	٢١٧٢	
١١,١٦	٧١٦٣١٥	٧٩٦٢٥٦	• عدد حسابات العملاء التي يديرها البنك

فروع البنك

فرع الجيزة: (١٤٩) شارع التحرير - ميدان الجلاء - الدقى .

فرع القاهرة: (٣) شارع ٢٦ يوليو - القاهرة

الأزهر - غمرة - مصر الجديدة - الدقى - أسيوط - سوهاج - الإسكندرية - دمنهور

طنطا - بنها - المنصورة - المحلة الكبرى - السويس - الزقازيق

مدينة دمياط الجديدة - مدينة نصر - السيدة زينب

زيزينيا (القاهرة الجديدة) - أسوان

فروع قيد الافتتاح .

مدينة السادس من أكتوبر - شبرا - المعادى - الهرم

الإسكندرية (٢) - دسوق (كفر الشيخ) - العريش (شمال سيناء)